غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال-خنيفرة
ⵜⴰⵅⵎⴰⵔⵜ ⵏ ⵍⵎⵓⵄⴰⵔⴰ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵏ ⴱⵏⵉ ⵎⵍⴰⵍ-ⵅⵏⵉⴼⵔⴰ
Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de Béni Mellal-Khénifra

النشرة الاقتصادية
BULLETIN ECO

تصدرها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة

العدد الثالث و الثلاثون – يوليوز 2024

افتتاحية

رئيس غرفة التجارة والصناعة و الخدمات لبني ملال خنيفرة يشيد بالخطاب الملكي السامي

أشاد السيد خالد المنصوري، رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة، بالخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مساء الاثنين 29 يوليوز 2024، إلى شعبه الوفي بمناسبة الاحتفال بعيد العرش المجيد، الذي يصادف الذكرى الخامسة والعشرين لتولي جلالته مقاليد الحكم على عرش أسلافه الميامين. وقدّم السيد المنصوري في تعليقه على هذا الخطاب أسمى عبارات الولاء والإخلاص، وأحر التهاني وأصدق المتمنيات لجلالة الملك، معبرًا عن مشاعر الوفاء والتقدير للأسرة العلوية الشريفة.

استعرض الخطاب السامي الإنجازات الكبيرة التي حققها المغرب تحت قيادة الملك محمد السادس، والتي شملت العديد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية، إلى جانب التقدم الملحوظ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تم التركيز على تعزيز التماسك الاجتماعي وتعزيز الوحدة الترابية، وجعل المغرب شريكاً دولياً موثوقاً.

ومع ذلك، تناول الخطاب التحديات الكبيرة التي تواجه المملكة، خاصةً مشكلة نقص المياه الناجمة عن الجفاف والتغيرات المناخية. وقد أوصى الملك باتخاذ إجراءات عاجلة وابتكارية لمواجهة هذه الأزمة، شملت تسريع مشاريع السدود، وتحسين السياسة المائية، وتنفيذ مشاريع تحلية المياه، وتطوير مشاريع الطاقة المتجددة اللازمة لتشغيل هذه المحطات.

كما شدد الخطاب على أهمية ترشيد استخدام الماء وحمايته من التبذير، وضرورة التنسيق بين السياسات المائية والزراعية، بالإضافة إلى توسيع برامج معالجة المياه وإعادة استخدامها. كما تم التأكيد على تعزيز الابتكار واستثمار التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموارد المائية، مع التركيز على تحسين الوضع في الأقاليم الجنوبية.

في هذا السياق، أعرب رئيس الغرفة عن ترحيبه الكبير بدعوة جلالة الملك، مؤكداً أن مجتمع الأعمال في الجهة، وغرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة، سيلتزمون بالكامل بدعم هذه الدعوة والتجاوب معها. كما شدد على التزام الغرفة بالتفاعل المستمر مع الخطط والرؤى الحكومية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز اقتصاد البلاد.

خالد المنصوري

رئيس غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات

لبني ملال خنيفرة

محتوى العدد

01 أنشطة الغرفة
Activités de la CCIS

02 أخبار جهوية
Infos régionales

03 أخبار وطنية
Infos nationales

04 أخبار دولية
Infos internationales

05 معارض وملتقيات
Foires et Rencontres

06 ملف الشهر
Dossier du mois

بني ملال : الغرفة تحتضن لقاء تحسيسيا حول :
"الكيفيات والإجراءات المتعلقة بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها" يوم 05 يوليوز 2024

في إطار تنزيل المرسوم رقم 2.22.92، الذي يحدد الإجراءات والكيفيات المطلوبة لإنشاء المقاولات إلكترونيًا، وتفعيلاً للقانون رقم 88.17، احتضنت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبنى ملال خنيفرة لقاء تحسيسيا حول : "الكيفيات والإجراءات المتعلقة بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها" لفائدة الموثقين المحاسبين المعتمدين والمحامين ، يوم الجمعة 5 يوليوز 2024 بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبنى ملال خنيفرة ، نظمه المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية بشراكة مع الإدارات والهيئات المتدخلة في مسطرة إحداث المقاولة أو إجراء التعديلات على وضعها القانوني، وبدعم من اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال.

خلال هذا اللقاء، الذي ترأسه السيد محمد شريف عضو الغرفة، وبحضور السيد عبد العزيز الوهابي والسيد عبد الصمد النسيم المدير الجهوي للغرفة، تم تقديم عروض تفصيلية حول كيفية استخدام المنصة الإلكترونية الجديدة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض. تم استعراض مختلف وسائل المساعدة التي تقدمها المنصة لدعم إنشاء المقاولات ومواكبة وضعياتها القانونية.

في نهاية الجلسة، أتيح للحضور فرصة طرح تساؤلاتهم حول المرسوم موضوع اللقاء، وتمت الإجابة عنها بشكل وافٍ، مما ساهم في توضيح العديد من الجوانب العملية لتطبيق هذه الإجراءات الجديدة.

بني ملال : لقاء عمل مع وفد عن فيدرالية التجارة والصناعة باقليم تشيانغ بجمهورية الصين الشعبية.

في إطار تشجيع و جلب الاستثمارات الخارجية نظمت غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال خنيفرة بشراكة مع مجلس جهة بني ملال خنيفرة يوم الاثنين 29 يوليوز 2024 بمقرها ببني ملال لقاء عمل مع وفد من رجال الاعمال الصينيين ممثلين عن اتحاد الغرف الصناعية والتجارية بمقاطعة تشيانغ لتعزيز أطر التعاون بين الجهة والمقاطعة وتبادل المعلومات حول بيئة الاستثمار المحلية والسياسات التجارية والصناعية في البلدين.

ترأس هذا اللقاء السيد خالد المنصوري رئيس الغرفة بحضور السيد عبد الرحيم الشطبي النائب الأول لرئيس مجلس جهة بني ملال خنيفرة، السيد نور الدين زوبيدي النائب الثالث لرئيس مجلس جهة بني ملال خنيفرة، السيدة بديعة مقور النائبة الثامنة لرئيس مجلس جهة بني ملال خنيفرة، السيد ادريس اشبال المدير العام للمصالح بالجهة، السيد عادل عزمي المدير العام للمركز الجهوي للاستثمار بني ملال–خنيفرة، كما حضره بعض السادة أعضاء الغرفة والسيد عبد الصمد النسيم المدير الجهوي للغرفة. و عن الوفد الصيني السيد Yuan Chengmao نائب رئيس اتحاد الغرف الصناعية والتجارية بمقاطعة تشيانغ و السيد Feng Renqiang رئيس اتحاد الغرف الصناعية والتجارية بهانغتشو رفقة باقي أعضاء الوفد.

تناول الكلمة السيد رئيس الغرفة رحب من خلالها بأعضاء وفد تشيانغ للصناعة و التجارة (ZJFIC) و شكرهم على اهتمامهم بجهة بني ملال–خنيفرة مشيرا الى المشروع الاستثماري الذي تعتزم شركة Zhejiang Holley Global Industry Development Co القيام به بإقليم خريبكة، المتمثل في إحداث منطقة للتسريع الصناعي لتوطين المقاولات الصناعية المتخصصة في مجالات الطاقات المتجددة والمعادن، المعدات الكهروميكانيكية، الأثاث والنسيج، الأجهزة المنزلية، المنتجات الإلكترونية، الأعلاف الزراعية وغيرها. وأكد السيد الرئيس في مداخلته على اهمية تبادل التجارب، الخبرات والزيارات بهدف انجاح هذا المشروع وبحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية ودعم الاستثمار بالجهة.

كما تم تقديم عرض حول المؤهلات والإمكانيات والبنيات التحتية المهيكلة التي تتوفر عليها جهة بني ملال–خنيفرة، وكذا المبادرات والمجهودات المبذولة لتحفيز ومواكبة المستثمرين وخلق المقاولة على المستوى الجهوي. كما تم عقد لقاءات ثنائية B2B بين الوفد الصيني وأعضاء الغرفة تناول خلالها الجانبان فرص تنمية التجارة والاستثمار الصناعي في عدد من المجالات التي يعمل فيها الوفد .

من جانبه أكد السيد Yuan Chengmao نائب رئيس اتحاد الغرف الصناعية والتجارية بمقاطعة تشيانغ ، أن العلاقات المغربية الصينية ممتازة على المستوى السياسي والاقتصادي، وأن زيارة الوفد الصيني للجهة تعكس الرغبة في عمل تبادل صناعي وتجاري قوي بين الطرفين. وفي ختام اللقاء، تبادل الجانبان هدايا رمزية تذكارية.

مشاركة السيد رئيس الغرفة في اشغال اللقاء حول برنامج التمكين الاقتصادي للنساء ربات الأسر في وضعية صعبة يوم الجمعة 12 يوليوز 2024

شارك السيد خالد المنصوري رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبنى ملال–خنيفرة يوم الجمعة 12 يوليوز 2024 بمقر الولاية ببني ملال على الساعة العاشرة صباحا في اشغال اللقاء حول برنامج التمكين الاقتصادي للنساء ربات الاسر في وضعية صعبة، الذي نظم بشراكة بين وزارة التضامن والادماج الاجتماعي و الاسرة و صندوق الامم المتحدة للسكان و الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية الذي ترأسه السيد خطيب الهبيل والي جهة بني ملال خنيفرة و عامل اقليم بني ملال، السيدة وزيرة التضامن ، السفير الاسباني ممثل الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي من اجل التنمية، ممثلة صندوق الامم المتحدة المقيمة بالمغرب والسيد نائب رئيس جهة بيني ملال خنيفرة بحضور السيدة للا الشريفة الحمدو عضو مكتب الغرفة.

المختبر الأول للذكاء الجماعي في جهة بني ملال – خنيفرة

2024/07/19–www.benimellalkhenifra.ma

نظم مجلس جهة بني ملال– خنيفرة يومه الخميس 18 يوليوز 2024، وبشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والمعهد الوطني الديمقراطي(NDI) ، وجمعية تأهيل الشباب، المختبر الأول للذكاء الجماعي تحت عنوان "السياحة المستدامة كمحرك للتنمية الجهوية بجهة بني ملال–خنيفرة."

ويأتي تنظيم هذا المختبر في إطار تنفيذ خطة العمل للانفتاح الخاصة بالجهة كعضو في الشبكة الدولية للحكومات المحلية المفتوحة (OGP). حيث اشرفت السيدة بديعة مقور نائبة السيد رئيس مجلس الجهة على افتتاح أشغال المختبر بمشاركة السيد محمد شوقي رئيس لجنة الفلاحة والتنمية القروية ، والسيدة فاطمة كريم رئيسة لجنة السياحة والشؤون الثقافيةبالجهة و بحضور أكثر من 79 مشاركًا، بما في ذلك مسؤولين منتخبين، وفعاليات من القطاع الخاص، وممثلين عن المؤسسات العمومية ، وفعاليات المجتمع المدني، وبتاطير من طرف خبيرين دوليين اشرفا على تحليل واقع السياحة الجبلية والايكولوحية بالجهة ومقومات النجاح ، واقتراح محاور تنموية لتعزيز القطاع في افق تحقيق الهدف الاستراتيجي المسطر بالتصميم الجهوي لإعداد التراب والذي يروم جعل الجهة اول وجهة للسياحة الايكولوحية على الصعيد الوطني. وقد أشرف السيد عبد الرحيم الشطبي النائب الأول لرئيس مجلس الجهة على اختتام أشغال المختبر.

وقد تركزت المناقشات حول عدة ركائز أساسية لتنمية السياحة في الجهة همت قطاع النقل السياحي، والتنشيط السياحي، وتشجيع وكالات السفر، والربط الجوي لمطار بني ملال، وتحديث المواقع السياحية كعوامل رئيسية لتعزيز جاذبية بني ملال–خنيفرة السياحية. وقد أتاح المختبر للذكاء الجماعي صياغة مقترحات ملموسة ومبتكرة لتعزيز النظام البيئي السياحي في الجهة. كما أبرز المشاركون على أهمية تطوير بنية تحتية للنقل مناسبة، وتحسين عروض الأنشطة السياحية، وتنويع خدمات وكالات السفر. كما تم التركيز بشكل كبير على الاتصال الجوي مع اقتراحات لزيادة الروابط المباشرة مع المدن المغربية والدولية الكبرى، مع تحديث المواقع السياحية لجذب الزوار والاحتفاظ بهم.

هذا ويمثل هذا المختبر الأول للذكاء الجماعي خطوة هامة في استراتيجية تنمية السياحة لجهة بني ملال–خنيفرة، حيث ابرز الحاضرون التزامهم بالعمل سويا لجعل السياحة المستدامة محركًا للنمو الاقتصادي والتنمية الجهوية.

Parc industriel à Khouribga : Le Conseil de la région Béni Mellal-Khénifra approuve le projet

LAVIEECO avec MAP -02/07/2024

Le conseil de la région Béni Mellal-Khénifra, réuni, lundi 01 Juillet 2024 en session ordinaire au titre du mois de juillet a approuvé, à l'unanimité, le projet portant création d'un parc industriel au niveau de la commune de Béni Ykhlef à Khouribga.

Au cours de cette session présidée par le président du Conseil de la région, Adil Barakat en présence du Wali de la région Béni Mellal-Khénifra et du gouverneur de la province de Khouribga, les membres de cette instance élue ont approuvé un mémorandum d'entente visant la mise en place d'un parc industriel pour un montant de 1.5 milliard de DH qui devrait générer, à terme, quelque 20.000 emplois directs.

Faisant l'objet d'un mémorandum d'entente entre le Conseil de la région Béni Mellal-Khénifra, la société chinoise de la création et de la gestion de zones franches industrielles "Holley Global", le CRI, la Wilaya de la région et la province de Khouribga, ce sera projet sera destiné à abriter les entreprises industrielles spécialisées dans les domaines de l'automobile et des pièces de rechange, de l'électromécanique, des meubles et du textile, des appareils électroménagers, des produits électroniques, des fourrages ainsi que des produits énergétiques renouvelables.

Il contribuera, à terme, à diversifier l'économie de la région et à orienter son développement vers des secteurs industriels prometteurs.

Routes, tourisme, culture, EnR… Plusieurs conventions approuvées

Les membres du Conseil élu ont également approuvé un Protocole de coopération et de partenariat entre le Conseil de la région Béni Mellal-Khénifra et son homologue Draa Tafilelt en vertu duquel les deux entités s'engagent à renforcer des infrastructures routières et à accélérer le désenclavement de part et d'autre.

Ce protocole ambitionne également de mettre à niveau les sites touristiques de la chaîne du Grand Atlas dans son axe reliant les deux régions et de favoriser l'échange des expériences réussies dans divers domaines.

Il a également pour finalité de soutenir les programmes de coopération dans les domaines de la formation continue des élus, des cadres administratifs et des techniciens de chaque côté.

Par la suite, les membres de cette instance élue ont approuvé à l'unanimité une Convention de partenariat en vue de la réalisation d'un complexe culturel dans la province d'Azilal.

Cette Convention qui lie le Conseil de la région Béni Mellal-Khénifra, la province d'Azilal , le Centre cinématographique marocain, la Fondation Sawt Al Jabal pour le patrimoine et le développement durable, la SDR de développement touristique Atlas et la Société Imma Hanna consiste en la construction d'un complexe cinématographique dans la commune Ait Taguella (Ouzoud Azilal).

Le programme global du complexe qui s'étend sur une superficie couverte de 1500 m2 comprend une salle de cinéma d'une capacité de 220 places, une salle de cinéma secondaire, une bibliothèque de cinéma, une salle informatique, une salle de formation et plusieurs autres installations.

Le Conseil de la région a, par la suite, donné son accord pour l'adoption d'un mémorandum d'entente entre le Programme des Nations unies pour les établissements humains et le Conseil de la région Béni Mellal-Khénifra. Ce mémorandum prévoit de fournir un cadre de coopération entre ONU-Habitat et le Conseil de la région en mettant l'accent sur les projets de développement territorial et sur l'implémentation d'un nouvel agenda urbain en tenant compte des objectifs de développement durable. Ainsi, l'organisation onusienne entend renforcer les capacités des cadres et élus de la région en lien avec ses attributions respectives.

Les membres du conseil de la région ont, ensuite, approuvé une convention de partenariat pour le développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique dans la région Béni Mellal-Khénifra.

Cette convention conclue entre Innovative energy and efficiency (INEE) filiale du groupe Caisse de dépôt et de Gestion, le Conseil de la région et la Wilaya de la région Béni Mellal-Khénifra vise à promouvoir l'efficacité énergétique dans la région en travaillant sur l'intégration des énergies renouvelables dans le mix énergétique et en améliorant les performances de l'éclairage public outre le décarbonation des zones industrielles.

Intervenant à cette occasion, le président de la région Béni Mellal-Khénifra, Adil Barakat a mis en avant la dynamique que connaît la région Béni Mellal-Khénifra dans plusieurs secteurs, en particulier, l'industrie qui connaît un essor remarquable avec la mise en place de la nouvelle zone industrielle de Béni Ykhlef. Le président de la région a appelé l'ensemble des membres du conseil à adhérer à ces chantiers et à faire montre de sérieux et d'engagement responsable afin de mener à terme ces projets conformément aux calendriers établis.

الحكومة تُصدر قرارات جديدة وصارمة على هذه الأجهزة بالأسواق المغربية.

صباح أكادير–2024/07/01

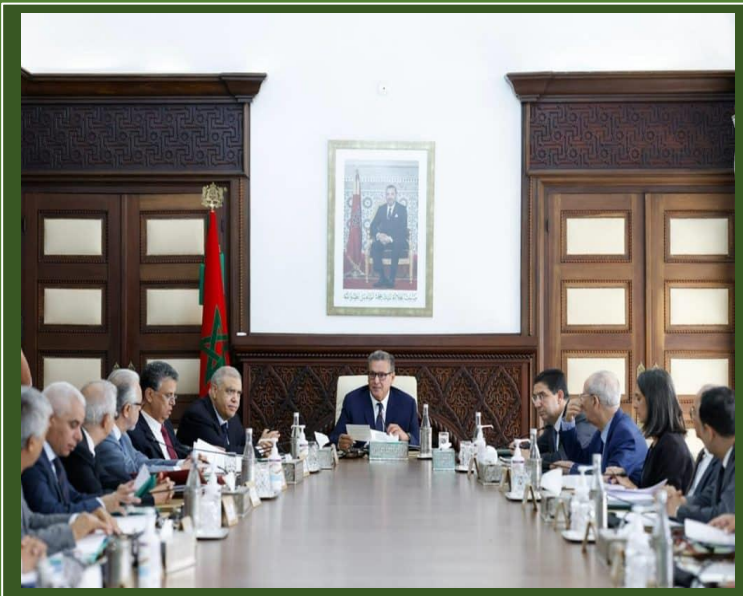

حرصًا على سلامة المواطنين، أصدرت الحكومة قرارًا جديدًا يُلزم جميع المسؤولين عن عرض وبيع الأجهزة والمعدات المشتغلة بالغاز بالامتثال لمعايير صارمة تضمن سلامة مستعمليها.

ونُشر القرار في العدد 7310 من الجريدة الرسمية، ويحدد مهلة ستة أشهر لتنفيذه.

ويتضمن القرار ملحقًا يضم 11 معيارًا يجب توافرها في هذه الأجهزة والمعدات.

أبرز المعايير:

تحمل الظروف الميكانيكية والكيميائية والحرارية: يجب أن تكون الأجهزة والمعدات قادرة على تحمل الظروف البيئية التي تتعرض لها أثناء الاستخدام، بما في ذلك الضغوطات والاهتزازات والتغيرات في درجات الحرارة.

التصميم الآمن: يجب أن تُصمم وتُصنع هذه الأجهزة والمعدات بطريقة تضمن تشغيلها بأمان تام، دون أي خطر على الأشخاص أو الحيوانات الأليفة أو الممتلكات عند الاستخدام العادي.

إمكانية الصيانة: يجب أن تكون الأجهزة والمعدات سهلة الصيانة والإصلاح، مع توفر قطع الغيار اللازمة.

إرشادات الاستخدام: يجب أن تُرفق بالأجهزة والمعدات إرشادات استخدام واضحة ومفهومة، تتضمن تعليمات السلامة والتشغيل والصيانة

هدف القرار: يهدف هذا القرار إلى الحد من مخاطر الحوادث الناجمة عن استخدام الأجهزة والمعدات المشتغلة بالغاز، وضمان سلامة المواطنين في بيوتهم.

مسؤولية التجار:

يُلزم القرار جميع التجار والموزعين والوكلاء ببيع الأجهزة والمعدات التي تتوافق مع المعايير المحددة، كما يُلزمهم بوضع علامات واضحة على هذه الأجهزة والمعدات تُشير إلى أنها تلبي متطلبات السلامة.

خطوات المستهلك:

يُنصح المستهلكين بالتأكد من أن الأجهزة والمعدات التي يشترونها المشتغلة بالغاز تحمل علامة تُشير إلى أنها تلبي معايير السلامة المعمول بها في المغرب، كما يجب عليهم قراءة إرشادات الاستخدام بعناية قبل استخدامها.

3672 الجريدة الرسمية عدد 7310 – 13 ذو الحجة 1445 (20 يونيو 2024)

نصوص عامة

قرار لوزير الصناعة والتجارة رقم 1616.22 صادر في 10 ذي القعدة 1443 (10 يونيو 2022) يتعلق بسلامة الأجهزة والمعدات المشتغلة بالغاز

وزير الصناعة والتجارة،

بناء على القانون رقم 24.09 المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات وبتتميم الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.140 بتاريخ 16 من رمضان 1432 (17 أغسطس 2011)، ولا سيما المواد 5 و7 و 9-II و14 و15 و16 و18 منه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.12.502 الصادر في 2 رجب 1434 (13 ماي 2013) بتطبيق القسم الأول من القانون رقم 24.09 المتعلق بسلامة المنتوجات والخدمات وبتتميم الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، ولا سيما المادة 2 منه ؛

وعلى قرار وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي رقم 1679.14 الصادر في 12 من رجب 1435 (12 ماي 2014) المتعلق بكيفيات تنفيذ الالتزامات المرتبطة بالالتزام العام بسلامة المنتوجات والخدمات ؛

وعلى قرار وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي رقم 3228.13 الصادر في 11 من محرم 1435 (15 نوفمبر 2013) المتعلق بعلامة المطابقة،

قرر ما يلي :

المادة الأولى

يحدد هذا القرار، طبقا لمقتضيات المادة 9-II من القسم الأول من القانون رقم 24.09 المشار إليه أعلاه، النظام التقني الخاص الذي يتضمن المتطلبات الأساسية للسلامة والمقتضيات التقنية المطبقة على الأجهزة والمعدات المشتغلة بالغاز، كما هي معرفة في المادة 2 بعده، المستعملة بشكل عادي، والمعدة للعرض في السوق.

يعتبر في مدلول هذا القرار، الجهاز مستعملا بشكل عادي عندما يكون في نفس الوقت :

- مركبا بشكل صحيح ويخضع للصيانة بانتظام طبقا لتعليمات المنتج ؛
- مشغلا بغاز ذي جودة عادية وبضغط إمداد عادي ؛
- مستعملا وفق الغرض الذي صنع لأجله أو وفق الشروط المعقول توقعها، طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 5 من القانون رقم 24.09 السالف الذكر.

لا تطبق مقتضيات هذا القرار على الأجهزة المشتغلة بالغاز المعدة:

- للاستعمال في العمليات الصناعية من طرف المؤسسات الصناعية ؛
- للاستعمال في الطائرات ومعدات السكك الحديدية ؛
- للاستعمال المؤقت لأغراض البحث في المختبرات.

المادة 2

يراد في مدلول هذا القرار بالمصطلحات الآتية ما يلي :

1 - «الأجهزة» : كل الأجهزة المعدة للطبخ والتدفئة وتسخين الماء والتبريد والتكييف والإنارة وأجهزة الغسل التي تقوم بإحراق الوقود الغازي والشعلات المشتغلة بالهواء المضغوط وعناصر التدفئة المجهزة بهذه الشعلات ؛

2 - «المعدات» : أدوات السلامة وأدوات التحكم وأدوات الضبط والأجزاء الفرعية، المعدة للدمج في جهاز مشتغل بالغاز أو للتجميع لأجل تكوين جهاز مشتغل بالغاز ؛

3 - «الاحتراق» : عملية يتفاعل فيها الوقود الغازي مع الأوكسجين لإنتاج حرارة أو ضوء ؛

4 - « الوقود الغازي» : كل وقود يكون في حالة غازية عند درجة حرارة 15 مائوية وتحت ضغط 1 بار ؛

5 - «الموقع الصناعي»: كل مكان يكون فيه النشاط الرئيسي عبارة عن عملية صناعية تخضع لتشريع وطني خاص بالصحة والسلامة ؛

6 - «فصيلة الغاز» : مجموعة من أنواع الوقود الغازي التي لها خصائص احتراق متشابهة وترتبط بمجموعة من مؤشرات Wobbe ؛

7 - «مجموعة الغاز» : نطاق من مؤشرات Wobbe محدد ومدرج في نطاق فصيلة الغاز المعنية ؛

8 - «مؤشر Wobbe» : مؤشر على قابلية تبديل غازات الوقود المستخدمة لمقارنة كفاءة احتراق غازات الوقود ذات التركيبات المختلفة في الجهاز ؛

9 - «فئة الجهاز» : تحديد فصيلات أو مجموعات الغاز الذي صمم الجهاز ليحرقها بأمان بمستوى الأداء الطاقي المطلوب، كما هو مبين في العلامة التي تحدد فئة الجهاز ؛

10 - «الأداء الطاقي» : النتيجة المحصل عليها من عملية قسمة أداء الجهاز على الطاقة المدخلة.

آجال الأداء.. مديرية الضرائب تحدد نسبة الغرامات المالية في 2,75٪

هبة بريس–2024/07/01

أعلنت المديرية العامة للضرائب أن الفواتير التي تبدأ فترة التأخر في أدائها اعتبارا من فاتح يونيو 2024، ستخضع للغرامة المالية المحددة في النسبة الجديدة البالغة 2,75 في المئة عن الشهر الأول من التأخير.

وأضافت المديرية، في بلاغ لها، أنه بالنسبة للفواتير التي تسبق فترة التأخير في أدائها فاتح يونيو 2024، فلا تزال خاضعة للغرامة المالية المحددة في النسبة القديمة البالغة 3 في المئة.

ويأتي هذا الإجراء على إثر قرار بنك المغرب، المتخذ خلال اجتماع مجلسه الأخير، بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بـ25 نقطة أساس إلى 2,75 في المئة اعتبارا من 27 يونيو 2024.

من جهة أخرى، ذكرت المديرية العامة للضرائب بأن القانون رقم 21–69 المتعلق بآجال الأداء ينص على أنه تُفرض، عن كل مخالفة للأحكام المتعلقة بآجال الأداء بالنسبة للمعاملات التجارية، غرامة مالية تحدد نسبتها في سعر الفائدة الرئيسي لبنك المغرب، المطبق عند اختتام الشهر الأول من التأخر في الأداء، وفي 0,85 في المئة عن كل شهر أو جزء من الشهر الإضافي للتأخر في الأداء.

بلاغ هام من مديرية الضرائب بخصوص أداء الفواتير

2024/07/06–Le 360.ma

ذكّرت المديرية العامة للضرائب الأشخاص الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة بأن «العمليات المنجزة ابتداء من فاتح يوليوز 2024 تخضع للحجز في المنبع بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة».

وأفادت المديرية، في بلاغ لها، بأنه «عند أداء الفواتير الصادرة ابتداء من فاتح يوليوز 2024، يجب على الزبناء المعنيين حجز الضريبة في المنبع»، مشيرة إلى أن مبلغ الضريبة المحجوزة في المنبع يتم دفعه بطريقة إلكترونية من خلال خدمات «SIMPL–TVA» المتاحة عبر البوابة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب.

وأضافت أنه يجب إرفاق الإقرار برقم الأعمال ببيان مفصل للحجز في المنبع، مسجلة أنه للقيام بذلك، يمكن تنزيل دفتر التحملات المتعلق بالحجز في المنبع بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة والبيان المفصل للحجز في المنبع للضريبة من خلال بوابة خدمة.(SIMPL–TVA)

ودعت الأشخاص الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة الذين يتزودون من موردي السلع التجهيزية والأشغال، إلى حجز المبلغ الإجمالي للضريبة على القيمة المضافة في المنبع، والمستحقة برسم العمليات الخاضعة للضريبة والمنجزة من قبل الموردين المذكورين، إذا لم يقدم لهم هؤلاء شهادة مسلمة من لدن إدارة الضرائب، والتي يرجع تاريخها إلى أقل من ستة (6) أشهر، تثبت أنهم في وضعية جبائية سليمة في ما يخص الالتزامات المتعلقة بالإقرار وأداء الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

وفي إطار إنجاز مشاريع خاصة بالبناء، يجب على شركات الأشغال التي تتزود من الموردين بمواد البناء، خاصة الإسمنت والرمل والخرسانة (béton) والحديد والسباكة والكهرباء ومكيفات الهواء وغيرها، التأكد من سلامة الوضعية الجبائية للموردين المذكورين، من خلال مطالبتهم بتقديم شهادة الوضعية الجبائية القانونية، كلما تعلق الأمر بعمليات الاقتناء في إطار أشغال البناء.

وعند عدم تقديم الشهادة المذكورة، يتعين على هذه الشركات حجز الضريبة في المنبع، وفقا لأحكام المادة 117 IV –من المدونة العامة للضرائب. وفي هذه الحالة، عليهم أن يسلموا لمورديهم، بناء على طلبهم، وثيقة تثبت الضريبة المحجوزة في المنبع.

غير أنه لا تلزم بحجز الضريبة في المنبع، الدولة والجماعات الترابية وكذا المؤسسات العمومية والأشخاص الاعتباريين الآخرين الخاضعين للقانون العام والملزمين بموجب التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل بتطبيق النصوص التنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.

كما يجب على الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الذاتيين المحددة دخولهم وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة، والذين يدفعون المكافآت المتعلقة بالخدمات للأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة، الذين قدموا شهادة تثبت أنهم في وضعية جبائية سليمة برسم الالتزامات المتعلقة بالإقرار وأداء الضرائب والواجبات والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب، حجز الضريبة في المنبع في حدود 75 في المائة من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المستحقة على عمليات تقديم الخدمات المشار إليها في المادة 89 – I –(5° و 10° و 12 °) من المدونة العامة للضرائب والمحددة في القائمة « باء » المرفقة بالمرسوم رقم 2–06–574 المتعلق بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

وفي حالة عدم تقديم شهادة الوضعية الجبائية القانونية المتاحة بطريقة إلكترونية من خلال خدمات (Simpl–Attestations) عبر البوابة الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب، يتم حجز الضريبة في المنبع بنسبة 100 في المائة من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة.

وعلاوة على ذلك، يتم حجز الضريبة في المنبع في جميع الحالات في حدود 75 في المائة من مبلغ الضريبة على القيمة المضافة من قبل الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية والشركات التابعة لها وكذا الهيئات العمومية الأخرى التي تدفع المكافآت للأشخاص الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة المستحقة على عمليات تقديم الخدمات المشار إليها في المادة 89 – I –(5° و 10° و 12 °) من المدونة العامة للضرائب والمحددة في القائمة «باء» المرفقة بالمرسوم رقم 2–06–574 السالف الذكر.

جوائز الملتقى المغربي للصناعة 2024: تتويج 13 شخصية وهيئة صناعية

2024/07/12–Maroc24

تم، مساء الخميس 11 يناير 2024 بطنجة، تسليم 13 جائزة لشخصيات وهيئات تجسد التميز والابتكار الصناعي بالمغرب، وذلك في إطار الدورة الرابعة لجوائز الملتقى المغربي للصناعة.

وأقيم هذا الحفل، على هامش الدورة السادسة للملتقى المغربي للصناعة، الذي تنظمه مجلة "صناعة المغرب"، بحضور وزير الصناعة والتجارة رياض مزور، ومسؤولين وزاريين، وفاعلين مؤسساتيين واقتصاديين ورجال صناعة.

وكان الحفل مناسبة لتكريم 13 شخصية وهيئة، والتي تميزت بفضل مساهماتها المبتكرة والفريدة وأدائها الملحوظ في النسيج الصناعي المغربي.

وقد عادت الجوائز التي تم منحها خلال هذه النسخة إلى:

–جائزة الرأسمال البشري منحت لـ"Maroc Force Emploi" ، الشركة الرائدة في العمل بالمناولة والتشغيل منذ 10 سنوات، والتي توفر تغطية مثالية في جميع جهات المغرب.

– جائزة "صنع في المغرب" عادت إلى "Phova technology"، أول شركة مغربية تصمم وتصنع آلات الضخ محليا، من خلال تقديم مجموعة واسعة من المعدات الصناعية القادرة على تحمل البيئات الأكثر صعوبة (التآكل والحت).

–جائزة الاستدامة والاقتصاد الدائري، وهي جائزة تمنح للشركة الأكثر مواءمة لنشاطها مع متطلبات أهداف التنمية المستدامة، فازت بها شركة "تسلة" التي تعد اليوم أكبر شركة مصنعة للمنتجات الغذائية في العالم.

–جائزة المنصة الصناعية ذهبت إلى "MEDZ" التي تتمثل مهمتها في تصميم وتهيئة وتسويق وتدبير جيل جديد من مناطق الأنشطة، والاستفادة من الإمكانات الاستثمارية القوية لخلق الثروة وفرص العمل.

–جائزة الم صدر، وهي جائزة تميز الشركة التي حققت أفضل أداء من حيث الصادرات، منحت لشركة "كولورادو"، وهي شركة مغربية تأسست سنة 1962 متخصصة في تصنيع وتوزيع الأصباغ وآلات الدهان.

–جائزة إزالة الكربون، التي تنوه بأداء الهيئة الصناعية التي تمكنت من تحقيق أفضل خفض للانبعاثات الكربونية عادت إلى"DICASTAL" ، وهي شركة تابعة لمجموعة Citic Dicastal Chinois، والمستقرة بمنطقة التسريع الصناعي بالقنيطرة منذ سنة 2018، وهي شركة متخصصة في إنتاج قطع غيار السيارات المصنوعة من الألومنيوم باستخدام تقنيات صب مختلفة.

–جائزة جمعية المنطقة الصناعية عادت إلى جمعية المنطقة الصناعية عين السبع الحي المحمدي (AZIAN)، والتي يتمثل هدفها الأساسي في تحفيز التنمية وتمثيل الفاعلين الاقتصاديين لأقدم منطقة صناعية بالمغرب.

جائزة الشركة الناشئة، التي ت منح للشركات الناشئة التي تحقق أفضل أداء، ذهبت إلى"NamX" ، وهي شركة تصنيع السيارات الفاخرة التي أسسها فوزي النجاح، وتتميز سيارة NamX من خزان الهيدروجين المزدوج.

–جائزة الريادة في معايير الصحة الصناعية فاز بها الفيدرالية المغربية للصناعات الصحية(FMIS) ، التي تجمع الفاعلين في مجال صناعة الأجهزة الطبية والمختبرات لتطوير القطاع ومواصلة تطوير التشريعات، مع احترام الأخلاقيات والشفافية بما يعود بالفائدة على المريض وعلى مهني الصحة.

–جائزة التصميم عادت بالتساوي إلى"Hicham Lahlou Designer " ، أحد رواد التصميم الإفريقي والعربي على المستوى الدولي والشخصية الرمزية لتصميم الجيل الجديد، ولمختبر"Mahdi Naim Design Lab " ، الذي يشكل منصة للتصميم التعاوني.

–جائزة العلامة التجارية ذهبت إلى"Villa Design " ، المجهز والمطور الذي نجح خلال ربع قرن من وجوده في ترسيخ مكانته كشركة رائدة في قطاع التصميم والتطوير الراقي.

–جائزة الابتكار، وهي الجائزة التي تتوج الشركة التي تعرض أفضل النتائج من حيث الابتكارات، فازت بها"MANAGEM" ، وهي شركة تعدين متكاملة وخبير في سلسلة القيمة بأكملها، من الاستكشاف والاستخراج وتثمين المعادن، وحتى ترويج وتسويق المواد الخام.

في كلمة بهذه المناسبة، أكد رئيس ملتقى الصناعة بالمغرب والرئيس المؤسس لمجلة "صناعة المغرب"، هشام الرحيوي الإدريسي، على أهمية هذا الحدث الرائد، الذي يحتفل بالابتكار والأداء والتميز في القطاع الصناعي، مشيرا إلى أن الأمر يتعلق بفضاء لتبادل الأفكار والتعاون بين رواد الصناعة والخبراء والمبتكرين بشكل يمكن من بلورة حلول مشتركة اليوم وغدا.

ويهدف هذا الحدث، الذي يستمر يومين والمنظم تحت رعاية وزارة الصناعة والتجارة تحت شعار "العهد الصناعي الجديد مدفوعا بالسيادة"، إلى أن يكون فرصة لتوحيد التزام مختلف المتدخلين والفاعلين وتعزيز الفعالية وانسجام النسيج الصناعي، وتمتين الجهود المبذولة لتفعيل الاستراتيجية الصناعية الجديدة.

ويتضمن برنامج هذه الدورة ورشات موضوعاتية، بالإضافة إلى تنظيم "فعالية الشركات الناشئة"، التي تشكل منصة توفر لرواد الأعمال الطموحين فضاء لتقديم أفكارهم المبتكرة وإثارة اهتمام المستثمرين والشركاء المحتملين في المجال الصناعي والتكنولوجي، بالإضافة إلى عقد منتدى الطاقة الدولي للصناعة، والذي يمثل فرصة حصرية لتبادل الاتجاهات الصاعدة والحلول المبتكرة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية للصناعة والتكنولوجيا.

مشاركة الغرفة في يوم دراسي حول
"المساواة والنوع الاجتماعي وأي تدابير وإجراءات داعمة للمقاولة النسائية بالمغرب" يوم 16 يوليوز 2024

شارك السيد عيسى عقاوي النائب الاول لرئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال–خنيفرة باليوم الدراسي الذي نظمته فرق الأغلبية بمجلس النواب بتنسيق مع الجمعية المهنية للمقاولة النسائية بالمغرب، حول موضوع "المساواة والنوع الاجتماعي وأي تدابير وإجراءات داعمة للمقاولة النسائية بالمغرب"، وذلك يوم الثلاثاء 16 يوليوز 2024 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال بالقاعة المغربية بمجلس النواب.

دعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار المغربية (Clusters)
في القطاعات الصناعية والتكنولوجية: إطلاق طلب اقتراح مشاريع جديد

2024/07/16–www.mcinet.gov.ma

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰ ⵙⵓⵖⵍⴰⵙ

في إطار تنفيذ برنامج دعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار المغربية (Clusters) في القطاعات الصناعية والتكنولوجية، تعلن وزارة الصناعة والتجارة عن إطلاق طلب اقتراح مشاريع من أجل تحديد وانتقاء أفضل مشاريع أقطاب التنافسية والابتكار(Clusters)، المتواجدة حاليا والجديدة، المؤهلة للاستفادة من الدعم المالي المخصص من طرف الدولة، برسم سنة2024.

أقطاب التنافسية والابتكار المتواجدة حاليا والمعنية بهذا الطلب لاقتراح المشاريع، هي تلك التي تم انتقاؤها في إطار النسخ السابقة لعروض المشاريع التي تم إطلاقها من طرف وزارة الصناعة والتجارة، والتي تجاوزت مدة دعمها من طرف الدولة 8 سنوات.

ويتمثل الهدف المنشود من خلال مفهوم أقطاب التنافسية والابتكار(Clusters)، في إحداث بنية حكامة تقوم بتوحيد المقاولات، المقاولات الناشئة، مؤسسات البحث والتكوين الفاعلة في القطاعات الصناعية والتكنولوجية، وذلك حول رؤية مشتركة ترمي إلى انبثاق المشاريع التعاونية الابتكارية والمشاريع التعاونية في البحث والتطوير ذات قيمة مضافة عالية.

وفي هذا الصدد، يتعين على حاملي المشاريع ملء ملفات ترشيحهم و ذلك من خلال سحب دفتر التحملات المتعلق بعرض المشاريع الخاص بدعم إنشاء أقطاب التنافسية والابتكار، من قسم المحطات التكنولوجية وأقطاب التنافسية والابتكار، بمقر وزارة الصناعة و التجارة الكائن بالحي الاداري – الرباط شالة، كما يمكن كذلك تحميل دفتر التحملات عبر الموقع الإلكتروني للوزارة : www.mcinet.gov.ma.

وتجدر الإشارة إلى أن آخر أجل لإيداع ملفات الترشيح هو يوم 25 أكتوبر 2024، على الساعة الثالثة بعد الزوال.

للاتصال:

قسم المحطات التكنولوجية وأقطاب التنافسية والابتكار

وزارة الصناعة والتجارة

الحي الاداري – الرباط شالة

الهاتف: 0661426928/ 0537739346

البريد الإلكتروني : fzaitelhabti@mcinet.gov.ma

المنصة الوطنية لرقمنة قطاع التجارة تفتح عرض التسجيل وتقديم طلب المواكبة

www.mcinet.gov.ma–16/07/2024

أعلنت المنصة الوطنية لرقمنة قطاع التجارة عن فتح عرض التسجيل لانتقاء حاملي المشاريع المبتكرة والمقاولات الناشئة، الذين سيستفيدون من المواكبة والدعم من طرفMRTB ، ويهدف هذا العرض الذي يمتد تاريخه إلى غاية 20 غشت 2024، إلى إحداث واحتضان وتسريع مقاولات ناشئة مغربية تقترح حلول رقمية لفائدة التجار.

Moroccan Retail TECH BUILDER هي أول حاضنة ومسرعة متخصصة في مجال رقمنة قطاع التجارة، وتم اطلاقها بشراكة بين وزارة الصناعة والتجارة، جامعة محمد السادس متعددة التخصصات ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط وتتجسد مهمتها في مواكبة المقاولات الناشئة وحاملي الأفكار والمشاريع المبتكرة من خلال ثلاث برامج :

برنامَج الإحداث "CREATE" : يقدم لحاملي المشاريع المختارين 3 أشهر من الدعم المتخصص بهدف التحقق من فعالية وقابلية تحقيق أفكارهم على أرض الواقع من خلال تصميم نموذج عمل متماسك ومناسب.

برنامَج الاحتضان"START" : يهدف إلى دعم المقاولات الناشئة من خلال التحقق من فعالية الحلول المقترحة ومواكبتها لإدماجها في السوق الوطنية .

برنامج التسريع"SCALE" : يسعى إلى تسريع المقاولات الناشئة في مجال رقمنة التجارة عن طريق ولوجهم إلى الدعم التجاري وإلى فرص استثمار دولية .

يقدم Moroccan Retail Tech BUILDER عن طريق برامجه الثلاث إطارًا تعليميًا متكاملا وشاملا لفائدة المقاولات الناشئة المستفيدة من المواكبة في المنصة الوطنية لرقمنة قطاع التجارة. وذلك بناءً على التدريب المقدم من قبل خبراء ذوي كفاءات عالية ومعترف بهم على المستوى الوطني، الدعم المتخصص والشخصي من قبل الموجهين والمؤطرين. وبالإضافة إلى ذلك، ف MRTB تمنح الولوج إلى شبكة واسعة ومهمة من الشركاء وكذلك الولوج إلى مركز المقاولات الناشئة الإفريقي StartGate" التابع إلى جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية.

للانضمام إلى أحد برامج MRTB للمواكبة والدعم، المرجو من المواهب الشابة المهتمة تقديم طلب على الرابط التالي:

https://bit.ly/3Vpjgc7

معايير الاختيار: يستهدف البرنامَج المغاربة أو الأجانب المقيمين في المغرب فوق سن 18 عامًا وحاملي الحلول المبتكرة في قطاع التجارة أو الأنشطة ذات الصلة.

موعد التسجيل: يظل عرض التسجيل مفتوح إلى غاية 20 غشت 2024.

مزور: "تاجر القرب" يصمد أمام الشبكات الكبرى.. دور "مول الحانوت" بلا ثمن

هسبريس-2024/07/19

أمطر رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة، اليوم الجمعة، تجار القرب بعبارات الشكر والثناء على الخدمات والأدوار التي لعبوها ويلعبونها في المجتمع المغربي لضمان كرامته، مؤكدا أن الشبكات الكبرى فشلت في القضاء على "مول الحانوت" رغم محاولاتها المتكررة.

وقال مزور، في كلمة ألقاها خلال افتتاح المنتدى الجهوي للتاجر بجهة الرباط سلا القنيطرة، المنظم بمدينة القنيطرة تحت شعار "دعم تجارة القرب وجعلها رافعة حقيقية للاقتصاد الوطني"، إن "التجار يعانون ولا يشكون، بل يشتغلون في ظل ويتغلبون عليها"، مشيدا بقدرتهم على الصمود.

وأضاف مخاطبا العشرات من التجار، الذين غاصت بهم القاعة التي احتضنت الافتتاح، "نشكركم على مساهمتكم اليومية في الحفاظ على كرامة عيش الأسر المغربية"، مؤكدا أن هذه المساهمة والتسهيلات التي تقدم يوميا للأسر "ليس لها ثمن ولا يمكن أن نستغني عنها، وينبغي أن نرد لكم الجميل الذي تعطونه للمجتمع والوطن".

كما أكد على أهمية الرقمنة والإمكانيات التي تتيحها أمام التجار، مبرزا أنها "تصلح للاقتناء والتسويق، أي الربط بالتجارة الإلكترونية في إطار تنويع الموارد وتقليص تكلفة الاقتناء".

وأشار المسؤول الحكومي إلى سعيه لربط التاجر بمنصات الاقتناء التي لديها قوة تفاوضية، مقرا بصعوبة اعتماد منصة خاصة بسبب التكاليف التي تتطلبها. وأبرز أن هذه المنصة "لن تأتي لتنافس الشبكات الموجودة لأنها لم تقدر عليكم وتعبت من المحاولة"، قبل أن يستدرك قائلا: "لقد أضرت بكم بعض الشيء، لكنها لم تقدر عليكم".

من جهته، دعا حسن الساخي، رئيس غرفة التجارة والصناعة بجهة الرباط سلا القنيطرة، إلى تضافر الجهود والتفكير الجماعي في إيجاد حلول للصعوبات والعراقيل التي تحد من عصرنة القطاع وتنميته، مبرزا أهمية اقتراح حلول مبتكرة لجعل تجارة القرب "رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية."

وأضاف "نحن مطالبون، رغم المجهودات المبذولة، باقتراح مبادرات ووضع استراتيجية وطنية محكمة على غرار القطاعات الأخرى كمخطط التسريع الصناعي ومخطط المغرب الأخضر.."، تهدف على المستوى الاقتصادي إلى إيجاد "حلول للمشاكل المطروحة، وضخ دماء جديدة تتمثل في عصرنة وسائل القطاع وتحديثها على مستوى المرافق التجارية والقانونية والتنظيمية".

وثمن الساخي المبادرة الملكية لتعميم منظومة الحماية الاجتماعية لتشمل جميع الفئات المجتمعية، خاصة غير الخاضعة لنظام التغطية الإجبارية، مؤكدا أن "تحقيق عدالة اجتماعية لمنتسبينا ليس فقط مطلبنا الأساسي لتخفيف وطأة الظرفية الاقتصادية الوطنية والعالمية، بل علينا وضع مخطط وطني لتنمية القطاع التجاري".

من جانبه، قال نبيل النوري، الكاتب الوطني لنقابة التجار والمهنيين، إن الجميع يعرف الدور الذي يقوم به التاجر في المغرب، خاصة في محيطه القريب، مشددا على أهمية الحفاظ عليه في مواجهة التحديات والمتغيرات التي يعرفها المجتمع.

وأضاف أن الحفاظ على تاجر القرب يمر بالأساس عبر "دعمه"، لافتا إلى أن 400 ألف تاجر يستفيدون من برنامج تعميم التغطية الصحية ويساهمون فيه، وأوضح أن التجار كانوا من الأوائل الذين انخرطوا في الورش الملكي.

وأبرز المتحدث ذاته أن تاجر القرب له علاقة "وثيقة ومباشرة بالمواطن لا يمكن أن يلغيها أي أحد"، مطالبا بتقييم خلاصات ونتائج برنامج "رواج".

وتابع قائلا: "اليوم نريد أكثر من برنامج "رواج"، فالإيجابيات التي حققها لا ينكرها أحد. عندنا مشاكل تحتاج إلى الجرأة والإرادة السياسية القوية لخلق عمل يمكن أن يعود علينا بالنفع في المستقبل"، مطالبا الوزير بالعمل على حل مشاكل الرخص. واستغرب من مطالبة تاجر قضى "40 سنة في خدمة المجتمع بالترخيص رغم أنه منخرط في برنامج تعميم الحماية الاجتماعية ويؤدي ضرائبه".

Marocains du monde : La DGI publie un guide fiscal pour les MRE

Aujourd'hui le Maroc–04/07/2024

La direction générale des impôts vient de publier un guide fiscal destiné aux Marocains résidant à l'étranger.

Cette publication se veut un document simplifié dans lequel la DGI détaille certaines mesures liées aux droits à l'enregistrement, aux droits de timbre, la taxe de la valeur ajoutée ou encore la contribution sociale de solidarité sur les livraisons à soi-même de construction d'habitation principale.

La publication aborde également les mesures liées à l'impôt sur le revenu à l'instar de la pension de retraite de source étrangère, les revenus fonciers, l'impôt sur le revenu au titre des profits fonciers et la cotisation minimale en matière d'impôt sur le revenu au titre des profits fonciers.
Parmi les mesures, on relève également la restitution de la TVA ou (détaxe) au profit des personnes non-résidentes au titre des biens et marchandises acquis à l'intérieur.

Notons que pour assurer un service adapté et de qualité, la Direction générale des impôts (DGI) vient de créer des services régionaux, provinciaux et préfectoraux d'assistance et de communication au niveau de toutes les régions du Royaume. Pour répondre à toutes les requêtes et questions, la DGI met également à disposition son centre d'Information téléphonique au numéro 0537273727.

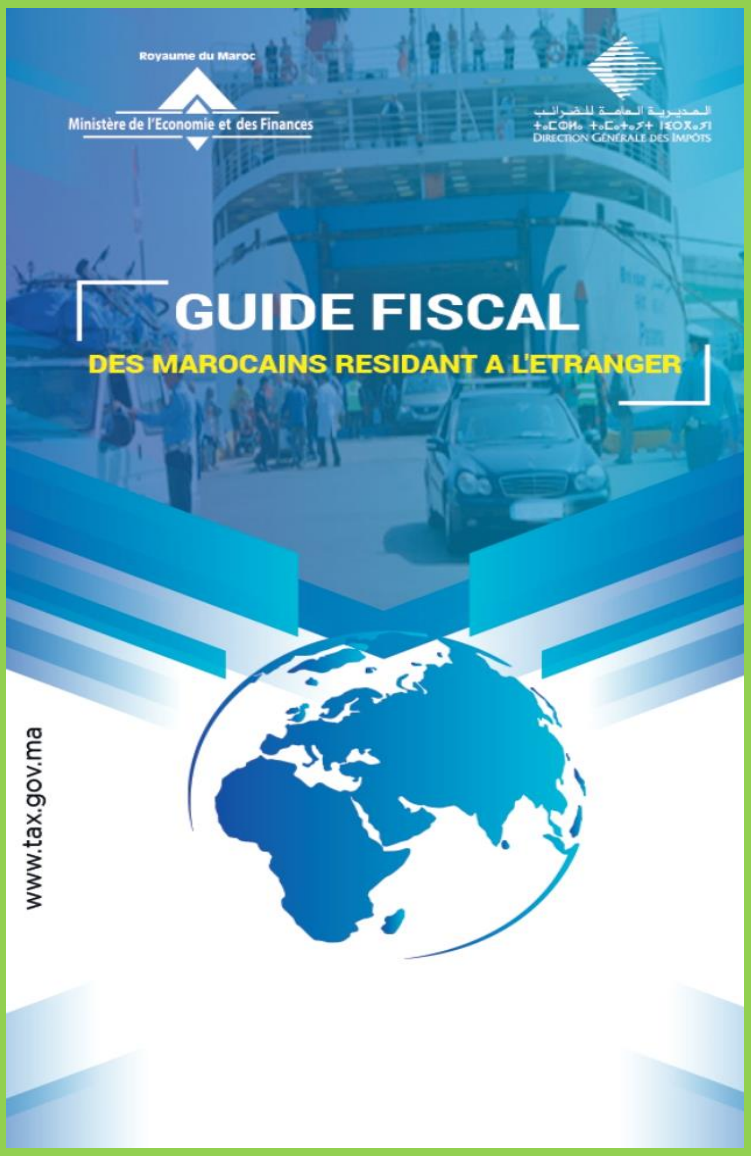

La Confédération Marocaine des Exportateurs en première ligne pour la décarbonation

Les ECO.ma–10/07/2024

Le Parlement européen a voté une résolution sur le mécanisme d'ajustement carbone aux frontières. Cet instrument, permet à l'Union européenne, d'imposer ses normes environnementales aux entreprises, étrangères, exportant sur son territoire.

Pays exportateur, le Maroc est directement impliqué par ce nouveau mécanisme. D'autant plus que l'UE constitue un grand marché stratégique pour les produits marocains. En effet, ce marché représente plus de 66% des échanges commerciaux. La décarbonation devient donc une condition essentielle pour l'exportation. Surtout dans le contexte actuel : de prise de conscience croissante des enjeux environnementaux, à l'échelle mondiale.

Pour le Maroc, cela peut non seulement ouvrir de nouveaux marchés, mais aussi renforcer sa compétitivité et son image sur la scène internationale.

Qu'en est-il, alors, de la préparation des entreprises marocaines face à ce nouveau mécanisme ? Quels parcours et quelles échéances ? C'est pour débattre, répondre à ces questions et, à bien d'autres que la Confédération Marocaine des Exportateurs a organisé le septième forum « sur la décarbonation des Industries exportatrices » à Tanger en mobilisant plus de 200entreprises exportatrices de la région.

Animés et encadrés par des acteurs de premier plan dans le domaine de la décarbonation, ces rencontres connaissent un intérêt croissant de la part des entreprises exportatrices, Tanger recevait sa deuxième, pour deux évidentes raisons apparues successivement.

Ce qui au départ était conçu comme la préparation à la mise en conformité avec la réglementation européenne dans le domaine de la décarbonation est en train de se transformer en une véritable découverte de gisements d'économies et donc de compétitivité pour nos entreprises. L'option passage aux énergies renouvelables conduite en respectant les procédures permet la réalisation d'économies substantielles. D'où l'intérêt manifesté par des entreprises exportatrices pas directement concernées par l'échéance 2026, de commencer maintenant, bien que leur tour d'initier une production décarbonée viendra plus tard.

Les engagements pris et traduits dans les réalités par le Maroc de production d'énergies renouvelables sont un facteur encourageant supplémentaire.

Embrassant l'ensemble des aspects d'un parcours réussi de décarbonation, le Forum a été ouvert par le mot du Président, Hassan Sentissi, qui d'une part a tenu par sa présence à marquer l'intérêt que porte la Confédération Marocaine des Exportateurs au sujet de la décarbonation et d'autre part a mis en exergue la mobilisation de la Confédération pour agir, collectivement, afin de préserver le positionnement des entreprises exportatrices ainsi que leur compétitivité au service du made in Morocco.

Le Président a mis en lumière les pressions croissantes exercées par les politiques environnementales globales, telles que le Mécanisme d'Ajustement Carbone aux Frontières (MACF) de l'Union Européenne. Il a expliqué que ce mécanisme, bien qu'étant un défi pour les entreprises marocaines, constitue également une opportunité de se démarquer par des pratiques de production durables et responsables.

Ensuite se sont exprimés les représentants de la Chambre du Commerce, de l'Industrie et des Services et du Centre Régional de l'Investissement de la Région Tanger Tétouan Al Hoceima pour rappeler les contours régionaux de l'action publics dans le domaine.

Il est revenu à deux exposants majeurs de rappeler le cadre général et les enjeux de ce grand chantier, l'un public, en la personne de Ahmed Baroudi, Directeur Général de la Société d'Investissements Enérgétiques, l'autre privé Loic Jaegert-Hubert, Président de la Commission Energies Propres de la Confédération Marocaine des Exportateurs et Dirigeant de Engie Maroc.

Par la suite deux grands volets ont été traités:

- Le technique, à travers deux exposés de deux ingénieurs : celui de Slimane Khalki, Chef de projet Enérgie et Mécanique du Bureau Veritas Maroc qui a exposé le parcours du bilan carbone et celui de Nabil Jedaira, Senior Developer chez Engie, qui a rappelé les dernières solutions mondiales sur le marché des productions d'énergie renouvelable.
- Le Financement et ses solutions n'ont pas été en reste et ont été amplement traités par Mokhlis Habti El idrissi, du Fonds Valoris Capital, pour les Entreprises de Taille Intermédiaire (ETI) et par Abdelmoughite Abdelmomumen Directeur chez Tamwilcom pour les PME/TPE.

Les échanges d'un niveau technique appréciable qui ont suivi les exposés ont d'emblée mis l'accent sur la faisabilité de certains aspects. Aucun doute n'a été exprimé quant à l'intérêt environnemental et encore plus financier et son impact sur la compétitivité des entreprises.

Les participants n'ont pas manqué à la fin de louer l'appui concret et sur le terrain qu'apporte aux entreprises exportatrices la Confédération Marocaine des Exportateurs dans les différentes régions du Royaume.

L'usine Renault Group de Tanger démarre la fabrication de Dacia Jogger

AL BAYANE–17/07/2024

Renault Group Maroc a organisé, jeudi 11 juillet 2024, une visite de l'usine de Tanger pour dévoiler les premiers véhicules Dacia Jogger fabriqués sur ses chaines, en présence de Monsieur Ryad Mezzour, Ministre de l'Industrie et du Commerce, Denis Le Vot, Directeur Général de la marque Dacia, Thierry Charvet, Directeur Industrie et Qualité de Renault Group et Mohamed Bachiri, Directeur Général de Renault Group Maroc.

Annoncée en mars 2023, la fabrication de la Dacia Jogger se fait désormais au sein de la ligne 2 de l'usine de Tanger, l'un des piliers de la stratégie industrielle de Renault Group et de la marque Dacia particulièrement. Doté de la plateforme moderne CMF-B, Dacia Jogger est un concentré du savoir-faire et de l'ADN Dacia appliqués à un véhicule de segment C. Fabriqué en 4 motorisations pour répondre aux besoins de ses différents marchés d'exportation, l'offre Jogger inclut une version hybride, ce qui en fait le 1er véhicule doté de cette technologie fabriqué dans une usine automobile au Maroc. Il est destiné aux marchés européens et marocain avec une capacité installée pour le modèle allant jusqu'à 120.000 véhicules par an.

Le nouveau modèle sera disponible en versions 5 et 7 places, s'adressant à tous les clients : particuliers, artisans et entreprises. Jogger prend, selon le Groupe, le meilleur de chaque catégorie : l'habitabilité et volume de chargement d'un ludospace ainsi que les attributs d'un SUV. Il incarne parfaitement le positionnement et l'esprit de Dacia.

Polyvalent par son habitabilité et sa modularité record (jusqu'à 60 configurations possibles sur la version 7 places, notamment grâce aux sièges du rang 3 totalement amovibles individuellement), attirant par son design baroudeur, Jogger est une invitation à l'aventure. Avec ses 4,55 m de longueur, Dacia Jogger est le plus long des véhicules de la gamme Dacia. Des dimensions recherchées par les clients pour une polyvalence d'usage au quotidien.

Dacia Jogger se déclinera en 3 niveaux de finition Essential, Expression et Extreme et 7 teintes de carrosserie.

« Nous célébrons avec fierté aujourd'hui le début de la production du 1er véhicule hybride de la marque Dacia à l'usine Renault Group de Tanger », a déclaré Ryad Mezzour, Ministre de l'Industrie et du Commerce. Et d'ajouter : « Cet évènement confirme le renforcement du partenariat entre le Royaume et le Groupe Renault mais témoigne également du succès de la plateforme automobile marocaine, du savoir-faire de son capital humain et de la grande compétitivité de ses fournisseurs locaux. Avec ce nouveau véhicule, le Maroc continue sa transition vers la mobilité électrique et hybride conformément aux Hautes Orientations Royales de Sa Majesté le Roi Mohammed 6 que Dieu l'assiste, mettant la décarbonation comme un pilier essentiel de la nouvelle stratégie industrielle. »

L'industrialisation de Dacia Jogger à l'usine de Tanger s'est accompagnée de l'installation d'une trentaine de robots dans les départements tôlerie et montage ainsi que la mise en place d'un process propre à l'intégration de la technologie hybride. Plus de 2500 collaborateurs ont été formés pour le démarrage industriel de Jogger dont 700 spécifiquement à l'habilitation électrique.

De son côté, Denis LE VOT, Directeur Général de Dacia, a souligné que : « L'usine de Tanger accueille un nouveau membre de la famille Dacia : Dacia Jogger. Ce véhicule familial polyvalent et abordable incarne la success story de Dacia en Europe. Aujourd'hui, nos bases industrielles dans le Royaume viennent appuyer ces belles performances. L'usine de Tanger fait preuve d'efficacité sur le plan industriel et permettra de répondre à la demande tant à l'export que sur le marché national marocain. Dacia Jogger saura rencontrer le même succès que tous les autres modèles de la gamme au Maroc. Jogger renforce l'engagement de Dacia à rendre la mobilité accessible à tous, une mobilité plus durable avec la motorisation hybride »

Pour rappel, le site Tangérois produit notamment Dacia Sandero, 1er véhicule vendu à particuliers en Europe depuis 2017. A la fois performante et flexible, l'usine Renault Group de Tanger continue sa transformation et pousse tous les curseurs pour devenir plus compétitive, plus flexible, pilotée par les nouvelles technologies et respectueuse de l'environnement afin de soutenir la stratégie de décarbonation des sites industriels de Renault Group.

« Le Maroc est un pilier de la stratégie industrielle du Groupe. L'usine de Tanger, qui démarre aujourd'hui la fabrication de Dacia Jogger, est pleinement engagée dans la transformation de notre système industriel. Elle s'appuie notamment sur le metaverse industriel pour accroitre son agilité et sa flexibilité, mais aussi sa compétitivité et la qualité des véhicules qui y sont assemblés », a précisé Thierry Charvet, Directeur Industrie & Qualité Renault Group. « L'usine Renault Group de Tanger poursuit sa transformation pour intégrer de nouvelles technologies dont l'intelligence artificielle pour le pilotage de la consommation d'énergie et ainsi soutenir la stratégie de décarbonation des sites industriels de Renault Group à travers le monde », a-t-il ajouté.

Par ailleurs, il est à noter qu'en 2023, l'écosystème Renault Group a enregistré un taux d'intégration locale, hors mécanique, de 65,5% et un chiffre d'affaires de sourcing local de 2,06 milliards d'euros, soit une augmentation de 11% par rapport à 2022.

Ces nouvelles avancées dépassent les engagements pris avec le Royaume sur la période 2016-2023 qui prévoyaient de passer de 40% à 65% d'intégration locale, hors mécanique, et de 750 millions d'euros à 1,5 milliards d'euros de sourcing de pièces au Maroc sur cette période.

Pour Mohamed Bachiri, Directeur Général Renault Group Maroc : « Le Maroc est une plateforme industrielle majeure pour le Groupe dont la production représente 17% de ses ventes mondiales. C'est grâce au développement continu et aux avancées de l'écosystème Renault et de l'implication de nos parties prenantes, publiques et privées, que la plateforme industrielle marocaine se distingue et fait rayonner le « Made in Morocco ». Notre dispositif industriel continuera d'innover avec l'industrialisation de Renault Kardian à la SOMACA et de Mobilize Duo à Tanger dans les mois à venir, renforçant ainsi le rôle du Maroc comme deuxième pays de production pour le Groupe au niveau mondial »

Au Maroc, Dacia Jogger sera disponible à la commercialisation avec le moteur Diesel Blue dCi 102 ch exclusivement fabriqué pour les clients nationaux. L'offre de motorisations sera complétée par une version Hybrid 140 à la fin de l'année 2024.

Jogger sera commercialisé dès le 20 septembre dans l'ensemble du réseau Dacia au Maroc à partir de 190.900 DH. Les précommandes sont déjà ouvertes sur le site dacia.ma.

Version	5 places	7 places
Esssential 1,5 Blue dCi BVM5 102ch	190.900 DH	190.900 DH
Expression 1,5 Blue dCi BVM5 102ch	205.900 DH	212.900 DH
Extreme 1,5 Blue dCi BVM5 102ch	216.900 DH	223.900 DH

Soutien aux MRE : Tamwilcom dévoile les nouveautés 2024 pour l'investissement

Les ECO.ma–19/07/2024

Tamwilcom a organisé, jeudi 18 Juillet 2024 à Tanger, une rencontre sous le thème « Soutenir les projets de la diaspora marocaine: nouveaux mécanismes de financement, nouvelles ambitions », dédiée à la présentation des mécanismes de financement disponibles pour accompagner les projets des Marocains résidant à l'étranger (MRE) souhaitant investir au Maroc.

Cette rencontre a été l'occasion de présenter l'offre globale de Tamwilcom, ainsi que les nouveautés de l'année 2024, notamment la nouvelle mouture du produit MDM INVEST et le nouveau produit de financement MDM TAMWIL, qui seront déployés par le secteur bancaire et qui proposent des conditions avantageuses au Marocains du Monde souhaitant investir au Royaume.

MDM INVEST constitue une évolution du produit existant, offrant aux entreprises éligibles une prime d'investissement de 10% du coût du projet, avec un plafond de 5 millions de dirhams (MDH). Le financement implique une participation minimale de 20% en fonds propres pour l'entreprise bénéficiaire.

D'autre part, MDM TAMWIL se présente sous forme d'un financement complémentaire au crédit bancaire. La part de Tamwilcom, d'un montant de 1 à 5 MDH (sans être supérieure à celle de la banque), bénéficiera d'un taux d'intérêt de 2,5% hors taxes (HT). Pour la part bancaire, le taux d'intérêt sera celui du marché.

A cet égard, le directeur général de « Tamwilcom », Hicham Zanati Serghini, a souligné que le lancement de ces nouveaux mécanismes de financement s'inscrit dans le cadre de la mise en oeuvre des Hautes instructions de SM le Roi Mohammed VI, appelant à renforcer l'implication des MRE dans la dynamique de développement socio-économique du pays, relevant que « Tamwilcom » a mis en place une offre spécifique de services et de mécanismes à même de donner un nouvel élan aux investissements des Marocains du monde au Maroc.

Il a, dans ce cadre, mis en avant les mécanismes « Fonds de soutien à l'investissement des Marocains résidant à l'étranger » (MDM Invest) dans sa nouvelle version et « Cofinancement des projets des Marocains résidant à l'étranger » (MDM Tamwil), soulignant que l'objectif principal de ces deux mécanismes est de faciliter l'investissement et l'accès au financement pour les Marocains du monde souhaitant lancer des projets au Maroc.

Pour sa part, le représentant du ministère de l'Economie et des finances, Mohamed El Idrissi, a indiqué que le gouvernement, en application des Hautes instructions royales, appelant à mobiliser les efforts pour servir les Marocains du monde et renforcer leurs liens avec la mère-patrie, a mis en place des stratégies et des plans pour concrétiser la vision royale, notant que le ministère contribue à plusieurs chantiers visant à fournir les financements nécessaires.

Il a mis l'accent sur l'octroi des attributions importantes à Tamwilcom pour impulser une nouvelle dynamique aux mécanismes de soutien et de garantie, notamment en faveur des petites et moyennes entreprises et des startups, en plus de développer une nouvelle conception des mécanismes de financement des projets des Marocains du monde.

Les autres interventions ont mis en exergue les efforts déployés pour mobiliser les compétences des MRE et mettre en réseau leurs expertises au service du développement socio-économique du Maroc, ainsi qu'augmenter leur contribution aux investissements dans divers secteurs productifs.

Pour bénéficier des avantages offerts par les mécanismes MDM INVEST, MDM TAMWIL et les autres dispositifs de financements de Tamwilcom également ouverts aux projets de la diaspora, il est impératif de se tourner vers les banques de la place, en tant que partenaire clé dans le processus de financement.

Cet événement a été marqué par la participation d'acteurs majeurs dans l'accompagnement des investissements des Marocains du Monde, ayant activement contribué à la mise en place de ces nouveaux dispositifs, notamment le ministère de l'Economie et des finances, le ministère des Affaires étrangères, de la coopération africaine et des Marocains résidant à l'étranger, le ministère de l'Investissement, de la convergence et de l'évaluation des politiques publiques, le Groupement professionnel des banques du Maroc (GPBM), la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) et l'Agence marocaine de développement des investissements et des exportations (AMDIE).

Cette rencontre, qui s'est déroulée en présence du secteur bancaire régional et de membres de la diaspora, a permis également de présenter un ensemble de mesures d'appui à l'investissement et d'accompagnement déployées notamment par l'AMDIE et la 13ème Région de la CGEM et destinées à soutenir activement les ambitions entrepreneuriales des Marocains du Monde et à stimuler le développement économique du pays.

منتدى ينادي بتخفيف الأزمة الطاقية

هسبريس – 2024/07/12

أكد المشاركون في أشغال الدورة الثانية لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، من خلال تكثيف الالتزامات فيما يتعلق بتمويل مكافحة تغير المناخ وتعزيز الانتقال إلى الطاقات المستدامة والمتجددة لتحقيق الأهداف المناخية الإقليمية، والمضي قدما في تحقيق أهداف الحياد الكربوني، وتيسير تفعيل مبادرة "مجتمع الطاقة البرلماني للمنطقتين الأورومتوسطية والخليجية" من أجل التخفيف من آثار الأزمة الطاقية وضمان الأمن الطاقي في المنطقة.

وانتهت فعاليات منتدى مراكش، التي اختتمت اليوم الجمعة بمدينة مراكش، إلى أهمية تعزيز الدبلوماسية البرلمانية والتعاون بين أعضاء المنتدى من أجل معالجة آثار شح الموارد المائية، وتحسين الولوج إلى المياه والصرف الصحي، ومحاربة تلوث التربة، والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة الأورومتوسطية والخليج.

ودعا البرلمانيون في هذه الدورة، التي نظمت على مدى يومين، تحت رعاية الملك محمد السادس، إلى تشجيع العدالة والإدماج، والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال المبادرات والتعاون من أجل دعم استقلالية وولوج النساء والشباب إلى سوق الشغل، مشيدين بجهود وخلاصات المجلس الاستشاري الموسع لمنتدى النساء البرلمانيات وبرلمان البحر الأبيض المتوسط.

ودعا المشاركون في منتدى مراكش إلى إيلاء الاهتمام بالاستثمارات المالية، لاسيما من خلال أدوات التمويل البديلة، والتعاون من أجل دعم المقاولات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من خلال سياسات دعم صناعي ترمي إلى تعزيز الإدماج المالي والتنمية الاقتصادية الإقليمية.

تقرير الخارجية الأمريكية:
المغرب "يشجع ويسهل" بشكل فاعل تدفق الاستثمارات الأجنبية

2024/07/17 – MAP

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية، يوم الأربعاء 17 يوليوز 2024، تقريرها السنوي حول مناخ الاستثمار العالمي، استعرضت من خلاله مؤهلات المغرب وطموحاته باعتباره بلدا يعمل بشكل فاعل على "تشجيع وتيسير" الاستثمارات الأجنبية، ويفرض مكانته كـ"قطب إقليمي للأعمال" و"بوابة" نحو القارة الإفريقية.

وأبرزت الدبلوماسية الأمريكية، في تقريرها، أن "المغرب يشجع ويسهل بشكل فاعل الاستثمارات الأجنبية، لاسيما في القطاعات الموجهة نحو التصدير مثل التصنيع، بفضل سياسات ماكرو-اقتصادية إيجابية، وتحرير المبادلات التجارية، وحوافز الاستثمار والإصلاحات الهيكلية."

وبفضل تموقعه في ملتقى طرق بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط، يضيف المصدر ذاته، يسعى المغرب "إلى التحول إلى قطب تجاري وصناعي إقليمي من خلال تثمين موقعه الجغرافي الاستراتيجي، واستقراره السياسي، وبنياته التحتية ذات المواصفات العالمية"، وتعزيز مكانته باعتباره منصة إقليمية للتصنيع والتصدير بالنسبة للشركات العالمية.

وحسب الدبلوماسية الأمريكية، فإن المغرب "ينفذ استراتيجيات تهدف إلى تحفيز التوظيف، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير الأداء والإنتاج"، من خلال التركيز على الطاقات المتجددة، وصناعات السيارات والطيران، والنسيج، ومنتجات الصناعة الدوائية، وترحيل الخدمات، والزراعة الغذائية، باعتبارها صناعات رئيسية.

وفي إطار هذه الدينامية الإصلاحية، يشير التقرير إلى اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار في دجنبر 2022، والذي يساهم في تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية.

وتطرق التقرير إلى القطاعات الواعدة الجديدة، مسجلا أن المغرب "يواصل إنجاز استثمارات هامة في مجال الطاقات المتجددة، ويسير على الطريق الصحيح لبلوغ هدفه" الرامي إلى تحقيق حصة من الطاقات المتجددة بنسبة 52 بالمائة في مزيج الطاقة الوطني، في أفق 2030.

وسلطت الخارجية الأمريكية الضوء، كذلك، على فرص الاستثمار الأخضر، التي تشمل الشبكات الذكية والهيدروجين الأخضر وتخزين الطاقة والطاقات المتجددة، مشيرة إلى أن النموذج الجديد للتنمية، الذي يهدف إلى أن يكون مخططا شاملا للإصلاح الاقتصادي، يجسد طموح المملكة لزيادة حصة الطاقات المتجددة ضمن إجمالي استهلاك الطاقة من 19.5 بالمائة في 2021 إلى 40 بالمائة بحلول 2035.

وفي هذا الصدد، ذكر التقرير بأن المغرب شهد استثمارات فاقت 10 ملايير دولار لبناء مصنع مندمج للبطاريات والمركبات الكهربائية، فضلا عن تخصيص مليون هكتار لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

ولفتت الدبلوماسية الأمريكية إلى أن المغرب تمكن، بفضل "سلسلة من الإصلاحات"، من الخروج من "القائمة الرمادية" لمجموعة العمل المالي والاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وصادق المغرب، إلى غاية 2024، وفق المصدر ذاته، على 72 معاهدة استثمارية لتشجيع وحماية الاستثمارات و62 اتفاقية اقتصادية، لاسيما مع الولايات المتحدة ومعظم بلدان الاتحاد الأوروبي، تهدف إلى إلغاء الازدواج الضريبي على الدخل والأرباح، مذكرا بأن المغرب يعد البلد الوحيد في القارة الإفريقية الذي أبرم اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة، مما ساهم في حذف الرسوم الجمركية على أزيد من 95 بالمائة من السلع الاستهلاكية والصناعية المؤهلة.

وخلص التقرير إلى أنه منذ دخول اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين حيز التنفيذ، تضاعفت التجارة الثنائية للسلع بما يناهز خمسة أضعاف، مضيفا أن واشنطن والرباط "تعملان بشكل وثيق على تطوير التجارة والاستثمارات من خلال المشاورات رفيعة المستوى والحوارات الثنائية وغيرها من المنتديات الهادفة إلى إطلاع الشركات الأمريكية على فرص الاستثمار وتوطيد العلاقات بين الشركات."

ويتناول تقرير وزارة الخارجية حول مناخ الاستثمار، الذي يشمل هذه السنة 160 دولة، ظروف مناخ الأعمال لمساعدة الشركات الأمريكية على "اتخاذ قرارات مستنيرة" بشأن أنشطتها في الخارج.

وحسب المصدر ذاته، فإن "من شأن المناخ الملائم للاستثمار أن يساعد في جذب استثمارات مستدامة وعالية الجودة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل".

ALE Maroc-USA: Réunion à Washington pour consolider le partenariat commercial

LA VIE ECO avec MAP– 01/07/2024

Les travaux de la 8è session du comité conjoint chargé du suivi de l'accord de libre-échange États-Unis-Maroc ont été ouverts le lundi 01 Juillet 2024 à Washington, au département du Commerce américain, sous la coprésidence du ministre de l'Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour, et du Représentant adjoint du Commerce des États-Unis pour la région de l'Europe et du Moyen-Orient, Bryant Trick.

Lors de cette cérémonie d'ouverture, marquée par la présence de l'ambassadeur du Maroc à Washington, Youssef Amrani, et une pléiade de responsables américains, l'accent a été mis sur les moyens à mettre en œuvre afin de développer davantage les relations commerciales entre le Maroc et les États-Unis et de donner plus de contenu et de dynamisme à l'accord de libre-échange (ALE), notamment dans les secteurs de l'agriculture, du textile, de l'investissement, et de l'automobile.

A cette occasion, M. Mezzour a indiqué qu'à la faveur de la Vision de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, le Maroc "est à la fois un partenaire de choix, un interlocuteur crédible et une partie prenante de confiance qui, au-delà de son climat économique propice aux investissements, bénéficie d'une capacité très particulière à opérer transversalement dans le cadre éminemment stratégique de ses relations avec les États-Unis".

"La dynamique exceptionnelle déclenchée au cours des vingt années de mise en œuvre de notre ALE est riche de progrès et de réalisations substantielles", a indiqué le ministre, soulignant dans son allocution qu'il s'agira néanmoins de redoubler d'efforts pour "pleinement capitaliser sur notre coopération et mener à bien toutes les questions en suspens afin d'obtenir des résultats encore plus fructueux et mutuellement bénéfiques".

Agriculture, textile, automobile et investissements au centre des discussions

Mezzour a en ce sens évoqué une série de questions prioritaires liées à l'accès des produits marocains au marché américain et vice versa, abordant dans ce cadre plusieurs aspects connexes au dépassement des barrières non tarifaires. Il a en outre passé en revue plusieurs volets structurants dans les échanges commerciaux entre les deux pays notamment la coopération dans les domaines agricole, textile, automobile, et bien sûr la question de l'investissement.

L'agriculture est un maillon essentiel de cette coopération, a rappelé le ministre, ajoutant que l'accès des produits agricoles marocains au marché américain reste inférieur aux ambitions du Maroc et à son potentiel d'exportation. À cet égard, le Royaume a réitéré avec force ses demandes d'accès au marché pour la viande de volaille traitée thermiquement ainsi que pour les fruits et légumes.

L'industrie textile présente pour sa part de de bonnes perspectives, a souligné le ministre, se félicitant qu'une prise en charge efficiente de cette dimension de la coopération permette d'entrevoir une croissance dans le cadre du FTA qui unit les deux pays. Il a ajouté que les opérateurs marocains et américains font cause commune tant ils sont confrontés aux mêmes défis posés par la forte concurrence des pays asiatiques et leurs prix agressifs.

S'agissant du secteur automobile, M. Mezzour s'est longuement attardé sur la coopération douanière, qui est susceptible de garantir un contrôle douanier efficace des marchandises échangées entre les deux pays et de faciliter les flux commerciaux bilatéraux.

Évoquant la dimension environnementale, il s'est félicité de la récente signature du dernier plan d'action, "dont la mise en œuvre aidera à aligner nos ambitions dans ce domaine."

Le responsable marocain a souligné, en ce qui concerne l'investissement, que "nous devrions nous féliciter de l'établissement au Maroc de 150 entreprises américaines renommées dans plusieurs secteurs, ce qui témoigne de la confiance accordée par les États-Unis au Maroc dans un contexte où le climat des affaires s'est considérablement amélioré dans le Royaume".

Et de conclure que le Maroc a "toutes les vocations pour constituer un pilier structurel des approches américaines dans le cadre de la nouvelle politique industrielle et d'approvisionnement verte, en particulier celle de la loi sur la réduction de l'inflation (IRA)".

"Le Royaume pourrait constituer pour les États-Unis une passerelle vers l'Afrique pour s'adresser aux marchés de la région et un lien stratégique dans le développement de chaînes d'approvisionnement résilientes et durables dans de nombreux secteurs stratégiques (automobile, énergies renouvelables, agriculture, santé, FinTech, ITC et infrastructures)", a-t-il dit.

Une appréciation confirmée par le Représentant adjoint du Commerce des États-Unis pour la région de l'Europe et du Moyen-Orient, Bryant Trick.

La partie américaine s'est en effet félicitée de la dynamique des relations économiques et commerciales depuis la signature du FTA tout en soulignant que la consolidation de sa mise en œuvre sera bénéfique pour les deux parties.

M. Trick a ainsi salué le Maroc en tant que plateforme pour la création de nouvelles opportunités économiques et commerciales pour les compagnies américaines afin de renforcer aussi bien la qualité que la quantité des échanges. Il a également reconnu le potentiel rehaussé que cet accord pourrait offrir par l'amélioration de l'accès au marché américain pour les exportations marocaines.

D'autre part, l'ambassadeur Armani a fait savoir que l'accord de libre-échange constitue un catalyseur de rapprochement des communautés d'affaires entre les deux pays, notant que cette rencontre est une occasion pour faire le bilan et apprécier le niveau de mise en œuvre de cet accord.

Il a tenu à exprimer la volonté du Maroc de développer les relations commerciales avec les États-Unis et de promouvoir l'investissement, tout en se félicitant du niveau des échanges commerciaux.

"Nos pays vont de l'avant, se font confiance et interagissent dans le sens d'un approfondissement continu de leur partenariat. Cela est de nature à traduire de nouvelles perspectives dans le rôle pivot du Royaume, donnant des résonances nouvelles au trait d'union qu'il a toujours constitué sous le leadership de Sa Majesté le Roi" , a indiqué l'ambassadeur.

En marge de la réunion du comité, le ministre de l'Industrie et du Commerce a tenu une série de rencontres avec de hauts responsables américains, notamment au Département d'État où il a été reçu par le Sous-Secrétaire d'Etat chargé de la Croissance économique, de l'Énergie et de l'Environnement, Jose Fernandez.

D'autres réunions sont également programmées avec le Département américain de l'Énergie ainsi qu'avec les dirigeants de plusieurs agences spécialisées telles que la DFC et Prosper Africa.

Le ministre doit participer, par ailleurs, à un panel organisé mardi par le think tank américain Atlantic Council.

Foires et Rencontres

05

FOIRES ET SALON EN EUROPE

(01 Septembre 2024 – 30 Septembre 2024)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
MODA FOOTWEAR Le salon national de la chaussure du Royaume-Uni	bi-annuel	**Birmingham (Royaume-Uni)** National Exhibition Centre	01/09/2024 4 jours
WORLDFOOD ISTANBUL Salon international des aliments et des procédés agro-alimentaires	annuel	**Istanbul (Turquie)** Tüyap Fair Convention and Congress Center	03/09/2024 4 jours
AMB Salon international allemand du travail des métaux. AMB se concentre sur les produits, les technologies, les innovations, les services et les concepts pour le travail des métaux.	ts les deux ans	**Stuttgart (Allemagne)** New Stuttgart Trade Fair Centre	10/09/2024 5 jours
AGROTEC - INTERNATIONAL AGRICULTURE FAIR Salon international turc de l'agriculture et des technologies agricoles. Machines et équipements agricoles, semences, semis, serres et technologies, bétail, systèmes d'irrigation, engrais, technologies laitières, agriculture 4.0...	annuel	**Ankara (Turquie)** Ankara Gölbasi Fairground	12/09/2024 4 jours
COILTECH ITALIA Salon international de l'industrie des bobinages. Matériaux et machines pour la production de moteurs électriques, générateurs, transformateurs et systèmes d'enroulement	annuel	**Pordenone (Italie)** Pordenone Fiere	18/09/2024 2 jours
FACHPACK Salon professionnel pour les techniques d'emballage, de marquage et de stockage	ts les deux ans	**Nuremberg (Allemagne)** Exhibition Centre Nuremberg	24/09/2024 3 jours

FOIRES ET SALON EN AFRIQUE - MOYEN-ORIENT

(01 Septembre 2024 – 30 Septembre 2024)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
ELECTRA MINING AFRICA Salon international de l'industrie minière et du génie électrique	ts les deux ans	**Johannesburg (Afrique du Sud)** Johannesburg Expo Centre	02/09/2024 *5 jours*
PRINT 2 PACK – EGYPT Salon international pour les machines d'emballage et d'impression, les produits, matières premières, produits chimiques, équipements, étiquetage, logistique et services pour les fabricants et professionnels en Égypte, en Afrique et au Moyen-Orient	annuel	**Le Caire (Égypte)** EIEC (Egypt International Exhibition Center)	08/09/2024 *3 jours*
CITYSCAPE EGYPT Salon égyptien international de l'immobilier et du développement de l'immobilier	annuel	**Le Caire (Égypte)** EIEC (Egypt International Exhibition Center)	25/09/2024 *4 jours*

https://www.eventseye.com

Foires et Rencontres

05

FOIRES ET SALON EN AMÉRIQUE

(01 Septembre 2024 – 30 Septembre 2024)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
INTERSOLAR MEXICO Salon international et conférence pour l'industrie solaire	annuel	**Mexico (Mexique)**Centro Citibanamex	03/09/2024 *3 jours*
GOODGUYS COLORADO NATIONALS Salon de l'automobile. Véhicules classiques, vintages, customisés, d'occasion...	annuel	**Loveland, CO (USA)**The Ranch - Larimer County Fairgrounds	06/09/2024 *3 jours*
EXPOLUX Salon international de l'industrie de l'éclairage. Expolux rassemble technologies et tendances et présente des produits et services aux commerçants, détaillants, prescripteurs, éclairagistes, architectes, décorateurs, ingénieurs et techniciens	ts les deux ans	**São Paulo (Brésil)**Expo Center Norte	17/09/2024 *4 jours*
COLOMBIAPLAST – EXPOEMPAQUE Salon international des plastiques, des caoutchoucs et de la pétrochimie + Salon international de l'emballage et du conditionnement	ts les deux ans	**Bogotá (Colombie)**Corferias - Centro de Convenciones	30/09/2024 *5 jours*

FOIRES ET SALON EN ASIE - PACIFIQUE

(01 Septembre 2024 – 30 Septembre 2024)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
FINE FOOD AUSTRALIA *Salon international de l'alimentation et de l'équipement pour la restauration et l'hôtellerie*	annuel	**Melbourne (Australie)** Melbourne Exhibition & Convention Centre	02/09/2024 *4 jours*
INDOPACK *Salon international indonésien de l'emballage*	ts les deux ans	**Jakarta (Indonésie)** ICE - Indonesian Convention Exhibition	04/09/2024 *4 jours*
TEXTECH INTERNATIONAL EXPO – BANGLADESH *Salon international de l'habillement et du textile au Bangladesh*	annuel	**Dhâkâ (Bangladesh)** Bangladesh China Friendship Exhibition Centre	04/09/2024 *4 jours*
DESIGN OF DESIGNERS *Salon international du mobilier design*	annuel	**Shanghai (Chine)** Shanghai New International Expo Centre	10/09/2024 *4 jours*
TRUCK INDONESIA *Salon international des véhicules commerciaux avec une partie réservée aux véhicules de chantier*	ts les deux ans	**Jakarta (Indonésie)** Jakarta International Expo (JIExpo)	11/09/2024 *4 jours*
FACTORY AUTOMATION ASIA *Salon international de l'automatisation des usines, de l'ingénierie mécanique et électrique, de l'informatique industrielle et de l'ingénierie*	ts les deux ans	**Shanghai (Chine)**National Exhibition and Convention Center	24/09/2024 *5 jours*

EMEC Expo : l'épicentre du marketing numérique et de l'E-commerce à Casablanca

Le Site Info–26/03/2024

La 4ème édition du Salon EMEC EXPO réunira les experts en marketing numérique, les entrepreneurs de l'e-commerce, les spécialistes du marketing d'affiliation, les professionnels du media buying et les décideurs du monde numérique. Cet événement majeur représente une opportunité remarquable pour tous les acteurs du domaine.

Du 11 au 13 septembre 2024, La Foire Internationale de Casablanca (OFEC) sera le lieu phare de cet événement incontournable conçu pour rassembler les innovateurs, les entrepreneurs, les leaders d'opinion et les professionnels du secteur. EMEC EXPO dans sa 4ème édition, présentera une combinaison dynamique d'exposition, de conférences et de sessions de networking. Pendant 3 jours, les participants auront l'occasion de se nourrir des idées lors de conférences animées par des experts renommés, d'explorer des solutions innovantes lors de l'exposition et de tisser des liens avec les principaux acteurs du secteur.

L'événement comprendra également un espace dédié aux startups innovantes et proposera diverses compétitions pour honorer et mettre en lumière les réussites exceptionnelles.

EMEC EXPO 2024 offre aux exposants l'opportunité de présenter leurs innovations, de participer à des discussions pertinentes, d'explorer de nouvelles technologies, de toucher un public influent et varié, et de rencontrer des partenaires potentiels dans un environnement propice aux affaires.

Morocco Foodex prépare les exportateurs au Green Deal européen

LE MATIN-04/07/ 2024

En réponse à des normes environnementales de plus en plus strictes sur les marchés d'exportation, Morocco Foodex se mobilise pour organiser une mission d'accompagnement des exportateurs marocains. Prévu les 20 et 21 septembre 2024 à Agadir, cet événement réunira environ 300 acteurs marocains des filières alimentaires agricoles et maritimes, afin de les aider à se conformer aux nouvelles exigences du Green Deal européen, tout en renforçant la collaboration et le partage des bonnes pratiques de durabilité avec des experts internationaux.

Face à des normes environnementales de plus en plus strictes sur les principaux marchés d'exportation, Morocco Foodex monte en puissance dans le renforcement de la compétitivité de l'offre marocaine.

L'Établissement autonome de contrôle et de coordination des exportations se mobilise ainsi pour organiser une mission d'accompagnement des exportateurs pour la consolidation du positionnement des produits alimentaires agricoles et maritimes marocains sur les marchés de l'Union européenne. Cet événement, qui se tiendra les 20 et 21 septembre 2024 à Agadir, vise à aider les exportateurs à se conformer aux nouvelles exigences du Green Deal européen.

Cette mission rassemblera environ 300 participants, dont des acteurs marocains des filières alimentaires agricoles et maritimes, ainsi que des experts internationaux. Il s'agira d'une plateforme d'échanges et de discussions entre opérateurs marocains et internationaux, permettant de renforcer la collaboration et de partager l'expertise sur les bonnes pratiques de durabilité.

Depuis quelques années, l'évolution de la demande vers des produits plus durables et éco-responsables bouleverse le secteur agroalimentaire traditionnel. Cette évolution des attentes des consommateurs s'est particulièrement accélérée pendant la pandémie de la Covid-19. Elle s'est également traduite au niveau européen par la mise en place progressive du Green Deal pour l'Europe et de la stratégie «de la ferme à la table» visant à organiser la transition vers un système alimentaire plus respectueux de l'environnement.

Selon Morocco Foodex, le pacte vert ou le «Green Deal» est un ensemble de mesures visant à engager les pays de l'Union européenne et de la méditerranée sur la voie de la transition écologique et de la durabilité des ressources.

Ainsi, la durabilité est plus que jamais au cœur des préoccupations des professionnels marocains des secteurs agricoles et maritimes dans un contexte actuel marqué par l'accélération du calendrier de déclinaison réglementaire du Green Deal. Cette nouvelle stratégie européenne va jouer un rôle déterminant dans l'évolution des relations commerciales entre le Maroc et l'Union européenne. Ainsi, parmi les objectifs de l'organisation de la mission d'accompagnement dans la ville d'Agadir est d'examiner de près les nouvelles exigences et perspectives de ce programme, et plus particulièrement leurs impacts sur l'export des produits agricoles, maritimes, et de l'aquaculture marocains.

«Cette action sera aussi une occasion pour partager les bonnes pratiques de durabilité et de renforcer la collaboration entre les acteurs professionnels marocains et internationaux pour répondre aux exigences des grands donneurs d'ordres», souligne l'établissement. Cette dernière planche ainsi sur le recrutement d'expert pour l'accompagner dans ce projet.

À noter que lors de cette rencontre, le label de l'Éco-responsabilité sera présenté. Créé par Morocco Foodex, en collaboration avec l'Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) et la Banque européenne pour la reconstruction et le développement (BERD), ce label vise à renforcer la compétitivité des exportations agroalimentaires marocaines face à la législation environnementale mondiale croissante. En adoptant ce système de labélisation qui combine qualité et durabilité, les exportations agroalimentaires marocaines disposeront d'un avantage concurrentiel leur permettant de renforcer leur part de marché dans les pays de destination. Cela contribuerait également à accroître la compétitivité face à la législation environnementale internationale.

L'enjeu est de taille, car la filière des fruits et légumes est stratégique pour le Maroc. Elle représente près de 40% des exportations agricoles et contribue pour 10% de la valeur totale des exportations marocaines, tandis que l'Union européenne représente le premier marché des produits agricoles marocains avec près de 65% de ces exportations.

Les Assises de l'AUSIM 2024 : Marrakech accueille le sommet du digital pour un monde durable

Le site Info – 17/07/2024

Événement majeur pour tous les acteurs du secteur des systèmes d'information et du digital au Maroc, la 7e édition des Assises de l'AUSIM se tiendra du 23 au 25 octobre à Marrakech. Elle sera placée sous le thème « Le pouvoir du digital : Ensemble vers un monde durable et résilient ».

Dans un monde où les défis environnementaux deviennent de plus en plus pressants, le digital se présente comme une solution innovante et efficace pour promouvoir la durabilité et l'efficience énergétique. « Les Assises, organisées tous les deux ans depuis 2012, offrent une opportunité unique aux professionnels du secteur et aux dirigeants de se réunir, d'échanger et de partager leurs connaissances et expériences. « Nous sommes fiers de notre parcours et de notre capacité à nous adapter et à innover, tout en restant fidèles à nos valeurs de performance et de résilience », a déclaré Hicham Chiguer, Président de l'AUSIM.

Les Assises de l'AUSIM 2024 aborderont des sujets variés, allant de l'utilisation des technologies vertes à la réduction de l'empreinte carbone des entreprises, en passant par les innovations numériques tels que l'Intelligence Artificielle, l'IOT, l'industrie 4.0 pour illustrer leurs impacts pour une gestion plus responsable. L'événement reposera sur un programme dense et varié, incluant des keynotes, des panels, des tables rondes et des séances de networking. Le premier jour sera marqué par une soirée de cocktail dînatoire favorisant les échanges informels entre participants.

Les deux jours suivants seront dédiés aux conférences et ateliers, avec des interventions de leaders d'opinion et de professionnels du secteur. Des contenus scientifiques seront largement présents tout au long de l'événement, avec des sessions dédiées à la présentation des dernières avancées en matière de technologies durables. Le programme prévisionnel inclut également des moments de détente et de convivialité, comme les « Night Owls » et le dîner de clôture, permettant de renforcer les liens entre les participants.

L'Africa Investment Forum tiendra ses Market Days 2024 du 4 au 6 décembre à Rabat, a annoncé le Groupe de la Banque africaine de développement (BAD).

L'Africa Investment Forum tient ses Market Days 2024 du 4 au 6 décembre à Rabat

LE MATIN –14/03/2024

Cet événement réunira des investisseurs, des promoteurs de transactions, des chefs de gouvernement et des institutions de financement du développement pour avancer vers la conclusion de transactions prêtes à l'investissement, a fait savoir le Groupe sur son site web.

L'Africa Investment Forum a mobilisé, depuis sa création en 2018, près de 180 milliards de dollars d'intérêts d'investissement pour des projets transformateurs dans plusieurs domaines, notamment l'énergie, les infrastructures et l'agriculture, consolidant son statut de plateforme d'investissement prééminente pour les investisseurs mondiaux en Afrique, a ajouté la même source. Et de noter que les Market Days 2024 présenteront des transactions dans divers secteurs qui proviennent des réserves de projets d'investissement des partenaires de l'Africa Investment Forum, à savoir la BAD, Africa50, Africa Finance Corporation, Afreximbank, la Banque de développement de l'Afrique australe, la Banque européenne d'investissement, la Banque islamique de développement et la Banque de commerce et de développement de l'Afrique orientale et australe.

خطاب الذكرى 25 لعيد العرش
يعلن خطورة أزمة الموارد المائية في المغرب

هسبريس-2024/07/30

بدا لافتا في الخطاب الذي ألقاه الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لعيد العرش، مساء أمس الاثنين، تركيزه الكبير على أزمة الماء التي تواجهها البلاد، بسبب توالي سنوات الجفاف وتنامي الطلب واستهلاك المادة الحيوية، إذا اعتبرها من أهم التحديات التي تواجه المملكة وتتطلب المزيد من "الجهد واليقظة، وإبداع الحلول، والحكامة في التدبير."

وقدم الخطاب الملكي تشخيصا دقيقا لإشكالية الماء التي تزداد حدتها بسبب الجفاف، وتأثير التغيرات المناخية، والارتفاع الطبيعي للطلب، إضافة إلى التأخر في إنجاز بعض المشاريع المبرمجة في إطار السياسة المائية.

حدة متزايدة

أكد الملك محمد السادس أن توالي ست سنوات من الجفاف "أثر بشكل عميق على الاحتياطات المائية، والمياه الباطنية، وجعل الوضعية المائية أكثر هشاشة وتعقيدا"، مذكرا بالتوجيهات التي أصدرها لـ"اتخاذ جميع الإجراءات الاستعجالية والمبتكرة لتجنب الخصاص في الماء"، خاصة على مستوى العديد من المناطق بالعالم القروي.

وأمام تزايد الاحتياجات والإكراهات شدد الملك محمد السادس في الخطاب ذاته على ضرورة "التحيين المستمر لآليات السياسة الوطنية للماء، وتحديد هدف إستراتيجي، في كل الظروف والأحوال، وهو: ضمان الماء الشروب لجميع المواطنين، وتوفير 80 في المائة على الأقل من احتياجات السقي، على مستوى التراب الوطني"، كما أكد على أهمية "استكمال برنامج بناء السدود، مع إعطاء الأسبقية لمشاريع السدود، المبرمجة في المناطق التي تعرف تساقطات مهمة."

وطبقا للمنظور الملكي الإستراتيجي الإرادي والطموح دعا عاهل البلاد إلى "تسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية: من حوض واد لاو واللكوس، إلى حوض أم الربيع، مرورا بأحواض سبو وأبي رقراق؛ وهو ما سيمكن من الاستفادة من مليار متر مكعب من المياه التي كانت تضيع في البحر"، لافتا إلى أن هذه المشاريع "ستتيح توزيعا مجاليا متوازنا، للموارد المائية الوطنية".

أخطر أزمة

في قراءته للخطاب الملكي اعتبر الأكاديمي والمحلل السياسي عبد الحفيظ اليونسي أن ما لفت انتباهه من الناحية الكمية هو شغل موضوع الماء "أزيد من 80٪ في المائة من مجموع الخطاب الملكي لعيد العرش 2024، وهو كم مهم جدا في خطاب له قيمة توجيهية للمؤسسات والسياسات."

وسجل اليونسي، ضمن تصريح لجريدة هسبريس الإلكترونية، أن "الخطاب الملكي كان دقيقا في التشخيص، وامتدادا للخطب الملكية السابقة في بعدها الإجرائي والتنفيذي"، مؤكدا أن "الماء تحول إلى معضلة حقيقية تهدد استقرار البلاد، مع توالي سنوات الجفاف وكثرة الطلب على الماء من طرف جميع القطاعات، خصوصا الفلاحة والاستهلاك المنزلي وغيرهما."

وزاد الأكاديمي ذاته موضحا أن "الوضع خطير جدا ويهدد سيادة واستقرار البلاد؛ وبالتالي معالجة هذه المعضلة يجب أن تكون من مستوى هذه الخطورة من خلال الجمع بين الجدية والحرفية والوطنية، مع النجاعة في الإنجاز"،

مبرزا أن "الوضعية من بين أسبابها التأخر الذي حصل في مباشرة المشاريع، وهو تأخر له أسباب سياسية وتمويلية؛ وأيضا بيروقراطية"، وفق تعبيره.

وذهب اليونسي في قراءته للمحور الرئيسي في الخطاب إلى أن أزمة الماء "معضلة تهدد البلد وسيادته وصورته وتمس بأداء الدولة وظيفتها التوزيعية في توفير مادة حيوية للحياة"، موردا أن "الأمر لا يتعلق بالحديث عن دولة الرفاه؛ بل نتحدث عن دولة الكفاية التي توفر الأساسيات للحياة، وبالتالي الأمر يتطلب ثورة في الاختيارات وفي التدبير، لأنها أخطر أزمة تواجه البلاد في عهد الملك محمد السادس."

دليل مرجعي

أفاد عبد الله أبو عوض، أستاذ العلوم السياسية بجامعة عبد المالك السعدي، بأن "الخطاب الملكي أولى أهمية كبيرة للماء والتحديات التي صارت تواجه الكثير من الدول بسبب الجفاف؛ كنتيجة للاحتباس الحراري والتغيرات المناخية."

واعتبر أبو عوض أن "الخطاب كان عبارة عن دليل مرجعي لما ينبغي العمل عليه والسير به قدما نحو تفعيل إرادة متكاملة بين كل المعنيين بورش العناية بالماء واستثمار مجالاته."

وسجل المتحدث ذاته، ضمن تصريح لهسبريس، أن "الخطاب الملكي تضمن توجيهات مهمة لعدد من القطاعات الحكومية المهمة، من أبرزها وزارة التعليم العالي التي دعاها إلى إحداث شعب للهندسة المائية، وتخريج مختصين في إصلاح محطات المعالجة لمياه البحر؛ مع إحداث شعب تقنية للوقوف على الإجراءات العملية التي تستوعب المواكبة والتطوير في مجال التحلية."

كما تضمن الخطاب الملكي، وفق الأستاذ ذاته، "توجيهات لوزارة الفلاحة تهم ترشيد المياه الطبيعة التي تستنزف ثرواتها في البحار، ما سيخلق أكثر من مليار مكعب، كثروة ستستغل لتغطية الحاجات ورفع بعض التحديات؛ فضلا عن مطالبته بالاهتمام بإتمام الأوراش الكبرى المتعلقة ببناء السدود وإتمام كافة المشاريع المرتبطة بها."

مسؤولية مشتركة

أشار أبو عوض إلى أن الخطاب الملكي في بعده التوجيهي "حمل المسؤولية لكافة المغاربة، من اقتصاديين وغيرهم، لأهمية الماء وضرورة المحافظة عليه، باعتباره جزءا من استكمال الانفتاح الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي داخل بلدنا."

وحول ما إذا كان الخطاب انتقادا للحكومات السابقة وأدائها في ملف الماء اعتبر الأكاديمي ذاته أن "فلسفة أي خطاب من الخطابات الملكية تنبني على قاعدة استشراف المستقبل، والاستجابة لضرورات الحاضر، وأن على أي حكومة أن تستفيد من وراء القراءات المتعددة للخطاب الملكي والإشارات الموجودة فيه، لترفع من همة برامجها بما يتوافق والهندسة الإستراتيجية التي يوضحها."

وأبرز المتحدث أن "كل حكومة ليس لها الإدراك لقراءة مضامين الخطابات الملكية، وتبقى في انتظار الأوامر"، مؤكدا أن "الحكومة تعتبر مسؤولة عن أي تأخير في الأوراش الكبرى التي يسايرها البناء المغربي، تحت قيادة صاحب الجلالة"، حسب تعبيره.

Annexe Khénifra : ملحقة خنيفرة
Q. administratif, Rte de Tadla, Khénifra
الحي الإداري، طريق تادلة، خنيفرة
Tel :+212535586483
Fax:+212535384583
e-mail: cciskh@ma.net.ma

Annexe Khouribga : ملحقة خريبكة
Bd. Moulay Youssef, BP 67, Khouribga
شارع مولاي يوسف، ص.ب. 67، خريبكة
Tel :+212523563434
Fax:+212523562004
e-mail: contactcciskhouribga@gmail.com

***Siège régional* :المقر الجهوي**
Bd. Beyrouth, BP 548, Béni-Mellal
شارع بيروت، ص.ب 548، بني ملال
Tel :+212523482434
Fax:+212523489054
e-mail: ccisbma@yahoo.fr